

النوع الاجتماعي وأثره في إدارة الحدود

أنجيلا ماكاي (Angela Mackay)



مركز جنيف
للرقابة الديمقراطية
على القوات المسلحة



معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب
من أجل النهوض بالمرأة

النوع الاجتماعي وأثره في إدارة الحدود

أنجيلا ماكاي (Angela Mackay)

مركز جنيف
للرقابة الديمقراطية
على القوات المسلحة



الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي



معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب
من أجل النهوض بالمرأة

نبذة عن المؤلفة

أنجيلا ماكاي (Angela Mackay) هي مستشارة مستقلة متخصصة في إدارة النزاع والنوع الاجتماعي وحقوق الإنسان والاتجار بالبشر. حتى شهر تموز / يوليو ٢٠٠٧، عملت ضمن فريق المركز الدولي لتنفيذ تنمية سياسة الهجرة الذي عمل على تأسيس وتطوير مواد التدريب الخاصة بوحدة تدريب شرطة الحدود في كوسوفو. وأثناء عملها السابق كمديرة برامج في مركز بيرسون للتدريب على حفظ السلام (كندا)، عملت على تطوير واختبار مواد التدريب الأول الخاصة بالنوع الاجتماعي وحفظ السلام لإدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وفي عام ٢٠٠٢، عملت أنجيلا (Angela) كرئيسة مكتب شؤون النوع الاجتماعي في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، كما قامت أيضا بوضع وعقد تدريبات لمكافحة الاتجار لصالح المنظمة الدولية للهجرة في مقدونيا وكوسوفو.

المحررون

ميغان باستيك (Megan Bastick) وكريستين فالاسيك (Kristin Valasek)، مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة.

شكر وتقدير

يودّ مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة أن يُعرب عن شكره وتقديره للوكالة الإسبانية للتعاون الدولي (Spanish Agency for International Development Cooperation (AECID)) التي تکرّمت بتمويل هذا المشروع.

كما نتقدم بالشكر للسادة التالية أسماؤهم لإسهاماتهم وتعليقاتهم القيّمة التي قدموها على مسودات هذا التقرير، وهم: مارثا ل. كوتام (Martha L. Cottam)، فنيسا فار (Vanessa Farr)، ويرنر فاستشنج (Werner Fasching)، هيرمان فيرتميويلر (Hermann Fuertmueller)، مارسلين ل. تومبسون (Marcelyn L. Thompson)، ومعهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة. كما نعرب عن شكرنا لكل من بنيامين باكلاند (Benjamin Buckland)، وأنتوني دراموند (Anthony Drummond)، وماجيهو تاكشيتا (Mugiho Takeshita) لمساعدتهم في تحرير هذا التقرير، ولأنجا إبنوثر (Anja Ebnöther) للجهود الذي بذلته في توجيه هذا المشروع.

رزمة أدوات النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح القطاع الأمني

يعتبر هذا التقرير إدارة الحدود والنوع الاجتماعي جزءاً من مجموعة أدوات النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح القطاع الأمني. وتشمل رزمة الأدوات هذه، والتي صممت لوضع

مقدمة عملية للمسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي لممارسي إصلاح القطاع الأمني وصانعي السياسات الخاصة به، ١٢ أداة وملاحظة عملية عليها:

- ١- النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح القطاع الأمني
 - ٢- النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح جهاز الشرطة
 - ٣- النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح قطاع الدفاع
 - ٤- النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح قطاع العدالة
 - ٥- النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح القطاع الجنائي
 - ٦- النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح إدارة الحدود
 - ٧- النوع الاجتماعي وأثره في الرقابة البرلمانية على القطاع الأمني
 - ٨- النوع الاجتماعي وأثره في صناعة سياسة الأمن القومي
 - ٩- النوع الاجتماعي وأثره في رقابة المجتمع المدني على القطاع الأمني
 - ١٠- النوع الاجتماعي وأثره في القوات العسكرية وشركات الأمن الخاصة
 - ١١- النوع الاجتماعي وأثره في تقييم إصلاح القطاع الأمني ومراقبته وتحليله
 - ١٢- النوع الاجتماعي وأثره في تدريب عناصر القطاع الأمني
- ملحق خاص بالقوانين والمواثيق الدولية والإقليمية

كما يتقدم مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، ومنظمة التعاون والأمن في أوروبا/مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومعهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة بجزيل شكرهم وامتنانهم لوزارة الخارجية النرويجية لمساهمتها في إخراج هذه الأدلة إلى النور.

مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة

يساعد مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة على إدارة القطاع الأمني وإصلاحه بطريقة جيدة. كما ويجري المركز أبحاثاً حول الممارسات الجيدة في هذا المجال ويشجع على تطوير المعايير المناسبة في هذا الخصوص على المستويات المحلية والدولية ويقدم التوصيات المتعلقة بالسياسات كما ويقدم المشورة والبرامج المساعدة في هذا الشأن على المستوى الداخلي. ومن بين شركاء المركز: الحكومات والبرلمانات ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية والأجهزة العاملة في القطاع الأمني مثل أجهزة الشرطة والسلطة القضائية ووكالات الاستخبارات وخدمات أمن الحدود والجيش.

منظمة الأمن والتعاون في أوروبا / مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان

يعتبر مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان إحدى المؤسسات الرئيسية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومعهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة.

قام مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (DCAF) بالترجمة إلى اللغة العربية

مراجعة اللغة العربية: انتصار ابوخلف

والذي يتعلق عمله بالبعد الإنساني في مجال الأمن، وهو مفهوم واسع النطاق يشمل حماية حقوق الإنسان وتنمية المجتمعات الديمقراطية مع الاهتمام الخاص بالانتخابات وبناء وإدارة المؤسسات وكذلك العمل على تعزيز دور القانون ودعم الاحترام الحقيقي وتعزيز التفاهم المشترك بين الأفراد والدول أيضاً. وقد أسهم المكتب في تطوير رزمة الأدوات هذه.

معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة

يعتبر معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة الهيئة الوحيدة من بين هيئات الأمم المتحدة التي يعهد إليها بتطوير برامج بحثية تسهم في تعزيز مكانة المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين عبر العالم. ويعمل المعهد من خلال بناء تحالفات مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والأوساط الأكاديمية والمجتمعات المدنية إضافة إلى الأجهزة الأخرى الناشطة في هذا المجال، وذلك بهدف تحقيق ما يلي:

- إجراء أبحاث قابلة للتنفيذ من منظور النوع الاجتماعي والتي تؤثر تأثيراً فاعلاً على السياسات والبرامج والمشاريع؛
- وضع آلية مشتركة لإدارة المعرفة وتبادل المعلومات؛
- دعم قدرات أصحاب المصالح الرئيسيين لإدخال المفاهيم حول النوع الاجتماعي عند وضع السياسات والبرامج والمشاريع.

حقوق طبع صورة الغلاف محفوظة

© REUTERS/STR New, ٢٠٠٠

حقوق الطبع محفوظة لمركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبية / مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان ومعهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، - ٢٠٠٨.

جميع حقوق الطبع محفوظة

رقم الإيداع الدولي ٥-١٢٢-٩٢٢٢-٩٢-٩٧٨ IIBN

يكون الاقتباس على هذا النحو:

"أنجيلا ماكاي (Angela Mackay)، "النوع الاجتماعي وأثره في إدارة الحدود"، رزمة أدوات النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح القطاع الأمني. المحرران ميجان باستيك (Megan Bastick) وكريستين فالاسيك (Kristin Valasek). جنيف: مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، منظمة الأمن والتعاون الأوروبية / مكتب

قائمة المحتويات

قائمة المختصرات

٩	١-مقدمة
٩	٢- ما هو مفهوم إدارة الحدود؟
١٠	٣- لماذا يحتل النوع الاجتماعي أهمية بالنسبة لإصلاح إدارة الحدود؟
١١	١-٣ منع الاتجار بالبشر والتهريب وكشفها
١١	٢-٣ صيانة وتعزيز حقوق الإنسان
١٢	٣-٣ مؤسسات ممثلة لإدارة الحدود
١٤	٤-٣ الملكية المحلية والرقابة المدنية والتعاون
١٤	٤- كيف يمكن إدراج النوع الاجتماعي في عملية إصلاح إدارة الحدود؟
١٤	١-٤ تحسين منع وكشف الاتجار بالبشر
١٤	الإجراءات والبروتوكولات والسياسات المتجاوبة مع النوع الاجتماعي
١٦	الآليات المتعددة القطاعات
١٦	التدريب على مكافحة الاتجار بالبشر
١٨	التعاون مع منظمات المجتمع المدني
٢٠	٢-٤ تدعيم صيانة وتعزيز حقوق الإنسان
٢٠	مدونات قواعد السلوك
٢١	التدريب الخاص بالنوع الاجتماعي
٢٢	٣-٤ إيجاد مؤسسات أكثر تمثيلاً لإدارة الحدود
٢٢	عمليات التقييم
٢٢	وضع سياسات وممارسات للتوظيف شاملة ومخصصة للمرأة
٢٣	تثبيت التعاملات في العمل
٢٣	ترقية التعاملات
٢٤	٤-٤ دعم رقابة المجتمع المدني
٢٥	٥- إدراج قضايا النوع الاجتماعي في إجراءات إدارة الحدود في سياقات محددة
٢٥	١-٥ الدول في مراحل ما بعد النزاعات
٢٦	٢-٥ الدول الانتقالية
٢٧	٣-٥ الدول النامية
٢٨	٤-٥ الدول المتقدمة
٣٠	٦-التوصيات الرئيسية
٣١	٧-مصادر إضافية

قائمة المختصرات

وحدة تدريب شرطة الحدود في كوسوفو	:BBPTU
منظمات المجتمع المدني	:CSO
بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا	:ECOWAS
الاتحاد الأوروبي	:EU
الفيروس المسبب لنقص المناعة المكتسبة (الإيدز)	:HIV / AIDS
المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة	:ICMPD
المنظمة الدولية للهجرة	:IOM
منظمة حلف شمال الأطلسي	:NATO
منظمة غير حكومية	:NGO
منظمة الأمن والتعاون في أوروبا	:OSCE
الأمم المتحدة	:UN
الولايات المتحدة	:US

النوع الاجتماعي وأثره في إدارة الحدود

مقدمة

"تعتبر خدمات إدارة الحدود الفعالة والمتكاملة ذات أهمية خاصة لضمان أمن وأمان المواطنين وتعزيز الاستقرار الإقليمي وكذلك لتسهيل التجارة والتنمية".

دليل لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية^١

تضمن الحدود التي تدار بفعالية التدفق السلس للأفراد والسلع والخدمات التي تساهم في النمو الاقتصادي وأمن الإنسان. وتؤدي عمليات المنع والكشف والتحقيق النشطة التي تقوم بها خدمات الحدود إلى الحد من الأنشطة الإجرامية، بينما تعمل الجهود الدولية للتعامل مع الجريمة العابرة للحدود على تعزيز التعاون الإقليمي.

تركز هذه الأداة على إصلاح إدارة الحدود والطرق المختلفة التي تؤثر بها التعاملات على الحدود على حياة النساء والرجال والفتيات والصبيان. وهو يشمل مختلف مهام مراقبة الحدود - الجمارك والهجرة وتنفيذ القانون - ويوضح المزايا العملية لضمان إدراج قضايا النوع الاجتماعي في سياسيات وإجراءات وممارسات إدارة الحدود.

وقد وضعت هذه الأداة لتوفر مقدمة أساسية لإدارة الحدود وقضايا النوع الاجتماعي للعاملين في الحكومات المحلية (بما فيها الدول المانحة) والمنظمات الدولية والإقليمية (مثل الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبية والمنظمة الدولية للهجرة والاتحاد الأوروبي) المسؤولة عن تطوير ووضع برامج سياسة إدارة الحدود. وسوف يجد كذلك أعضاء البرلمان ومنظمات المجتمع المدني والعاملون في الأوساط الأكاديمية والباحثون في مجال إدارة الحدود و/أو قضايا النوع الاجتماعي هذه الأداة مفيدة للغاية.

ويشمل الدليل ما يلي:

- مقدمة نظرية للنوع الاجتماعي وأثره في إدارة الحدود.
- ملخص بالطرق التي من خلالها يعزز إدراج النوع الاجتماعي إدارة الحدود.
- إجراءات لإدراج النوع الاجتماعي في إدارة الحدود.
- بحث القضايا الخاصة المتعلقة بالنوع الاجتماعي وإدارة الحدود في سياقات ما بعد النزاع والدول الانتقالية والدول النامية والدول المتقدمة.
- التوصيات الأساسية.
- المصادر الإضافية

يعتبر هذا الدليل مصدر تشكيل سياسات وبرامج إدارة الحدود التي تراعي النوع الاجتماعي، كما يعتبر أحد أول المصادر بشأن النوع الاجتماعي وأثره على إدارة الحدود، كما يضم دراسات حالة ونصائح وأمثلة مستقاة من المجالات الأخرى لتنفيذ القانون والتي يمكن تكييفها لتتلاءم مع السياقات الخاصة بإدارة الحدود، وكذلك تم استخدام أمثلة من كوسوفو تعكس خبرة المؤلف الشخصية في كوسوفو ومدى الاهتمام الذي حظي به إصلاح القطاع الأمني هناك.

٢ ما هو مفهوم إدارة الحدود؟

تُعنى إدارة الحدود بتصريف أمور الحدود. وقد يتغير معناها الدقيق وفقاً للسياق المحلي وهي عادة تتعلق بقواعد وأساليب وإجراءات تنظيم الأنشطة وحركة المرور عبر مناطق أو أحزمة حدودية معينة.^٢ وتتنوع الحدود فهي تتراوح ما بين النقاط الحدودية التي تتعامل مع آلاف الأفراد وأطنان الشحنات يومياً إلى النقاط الممتدة المنعزلة. ويفرض إصلاح إدارة الحدود بوصفه جزءاً من عمليات إصلاح القطاع الأمني تحديداً فريداً وذلك لأنه يجب أن يصل إلى توازن ملائم بين منع الدخول غير القانوني وإبقاء الحدود مفتوحة للتجارة والعمل بشكل قانوني.

وتعتبر خدمة حرس الحدود وخدمات الهجرة والجمارك الأطراف المعنية الرئيسية المسؤولة عن إدارة حركة الأفراد والبضائع عبر الحدود، وبصفة عامة:

تخضع خدمات حرس الحدود عادة للسلطة المدنية أو خدمة تنفيذ القانون شبه العسكرية. وتنصب مهمتها على منع الأنشطة العابرة للحدود غير القانونية والكشف عن تهديدات الأمن القومي من خلال رصد ومراقبة الحدود البرية والبحرية والتحكم في حركة الأفراد والمركبات في نقاط عبور الحدود المعنية.^٣

أما خدمات الهجرة فهي مسؤولة عن تنفيذ القيود المفروضة على الدخول والخروج بما يضمن شرعية وقانونية وثائق السفر وتحديد الأنشطة الإجرامية والتحقيق فيها وتوفير الحماية لمن يحتاجون إليها.

وتختص خدمة الجمارك والضرائب / الرسوم - وهي خدمة مالية - بشكل خاص بمهمة تنظيم حركة البضائع عبر الحدود. ووظيفتها تسهيل التجارة وفي نفس الوقت تنفيذ القيود على دخول وخروج البضائع وإعمال الرسوم الجمركية وتنفيذ أنظمة الضرائب التجارية وحماية صحة الأفراد والحيوانات والنباتات.

٣ لماذا يحتل النوع الاجتماعي أهمية بالنسبة لإصلاح إدارة الحدود؟

ويشير لفظ "النوع الاجتماعي" إلى الأدوار والعلاقات والسمات الشخصية والمواقف والسلوكيات والقيم التي يعزوها المجتمع للمرأة والرجل. وعلى ذلك يشير لفظ "النوع الاجتماعي" إلى الاختلافات المكتسبة بين الرجل والمرأة بينما يشير لفظ "الجنس" إلى الاختلافات البيولوجية بين الأنثى والذكر. وتتنوع أدوار النوع الاجتماعي تنوعاً هائلاً ضمن الثقافات وعبرها وقد تتغير بمرور الزمن، كما لا يشير لفظ "النوع الاجتماعي" إلى المرأة والرجل فحسب بل يشمل العلاقات بينهما.

يقوم توجيه "النوع الاجتماعي" على عملية تحديد الاحتياجات اللازمة للمرأة والرجل في أي عمل يخطط له، ويشمل ذلك التشريعات أو السياسات أو البرامج في جميع المجالات وعلى كل المستويات.^٤

لمزيد من المعلومات، أنظر التقرير الخاص بالنوع الاجتماعي وأثره في إصلاح القطاع الأمني

يعزز إدراج قضايا النوع الاجتماعي في عمليات إصلاح إدارة الحدود من الفعالية التشغيلية من خلال ما يلي:

- تحسين منع الاتجار بالبشر والتهرب والكشف عنه.
- تعزيز حماية وتدعيم حقوق الإنسان.
- إنشاء مؤسسات أكثر تمثيلاً لإدارة الحدود.
- تعزيز الملكية المحلية والرقابة والتعاون.

الامتثال للالتزامات التي تمليها القوانين والمواثيق الدولية

إن الأخذ بزمام المبادرة لإدراج القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي في عملية إصلاح إدارة الحدود يعتبر مهم للانسجام للقوانين والمواثيق والمعايير الدولية والإقليمية ومنها:

- بروتوكول منع وقمع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، والمعاقبة عليه المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (٢٠٠٠)
- الاتفاقية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١٩٧٩)

في الدول المتقدمة، عادةً ما يُعهد بمهمة التحكم بحركة الأفراد عبر الحدود إلى وزارة الداخلية. وأثناء النزاع المسلح أو الاضطراب الإقليمي، ينصرف التركيز إلى احتواء المواطنين والدفاع عن الحدود خشية تسلل الأعداء، وغالباً ما يتم إبعاد الهيئات المدنية لتحل دوراً ثانوياً. وقد يحمل موروث إدارة الحدود في العديد من الدول في مرحلة ما بعد النزاع والدول الانتقالية معه تشديداً متفاوتاً على التحكم في الحدود باعتباره شأنًا دفاعياً / أمنياً.

وتشمل التحديات التي تواجه إدارة الحدود ما يلي

- الحدود الممتدة التي لا تتواجد فيها دوريات حراسة والمفتوحة أمام حركة الأفراد والمركبات.
- الأنشطة الإجرامية في مناطق الحدود (مثل الدعارة والاتجار بالبشر وتهريب الأفراد والإرهاب).
- الفساد.
- عدم ثقة العامة في خدمات الحدود.
- التهميش الاجتماعي والاقتصادي لمناطق الحدود.

ويمكن إجراء مجموعة إصلاحات للتعامل مع هذه التحديات. وقد تتطلب عمليات الإصلاح، على سبيل المثال، عقد اتفاقيات إقليمية لإدارة الحدود (مثل اتفاقية شنجن الخاصة بالاتحاد الأوروبي (EU Schengen Acquis)) وإنشاء منظمة مستقلة لحرس الحدود أو بناء القدرات لتحديد ضحايا الاتجار بالبشر. ويحدد السياق التاريخي وكذلك الأولويات الأمنية السائدة وجغرافية المكان والموارد المتاحة طبيعة ونطاق عمليات إصلاح إدارة الحدود. كما أن هناك عدة عوامل تساعد في عملية إصلاح الحدود وتشمل ما يلي:

- الحاجة إلى وضع منهج موحد لمنح التأشيرات وحق اللجوء السياسي وتوحيد سياسات الهجرة.
- ترسيم الحدود المتنازع عليها في السابق.
- استثمار العضوية المستقبلية في الاتحادات السياسية / الاقتصادية (مثل الاتحاد الأوروبي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا).
- المشاركة في الأمن الإقليمي والاستفادة منه.
- زيادة المساهمات من المؤسسات التمويلية.
- إنشاء بنى تحتية وأطر عمل قانونية.

تتطلب التعددية الموروثة للمهام والمسؤوليات وتعدد الهيئات المحلية والدولية والمصالح ذات الصلة وضع منهج موحد تماماً لإصلاح إدارة الحدود. كما أن تحقيق هدف إنشاء حدود مفتوحة ويتم التحكم فيها بشكل جيد وآمنة إنما هي عملية معقدة وتتطلب التزاماً دقيقاً.

■ **الفساد السياسي وشراء السطوة والنفوذ:** بطريقة مماثلة، قد تمكن الثروات التي تحققها هذه الأنشطة الإجرامية مرتكبيها من شراء النفوذ السياسي وإفساد النظام السياسي لمصلحتهم الذاتية.

■ **عدم استقرار الاستثمار الاقتصادي الداخلي:** قد تؤثر أنشطة الاتجار المنظمة التي تؤدي إلى غسل الأموال المتوطن وفساد القطاع العام وما يتبع ذلك من فقدان الثقة في النظام الاقتصادي الأساسي تأثيراً سلبياً على استراتيجيات الاستثمار الداخلي لاتحادات الشركات الكبرى في العالم.^٧

يعتبر الاتجار بالبشر من الأنشطة " التي تتأثر بالنوع الاجتماعي " حيث يتنوع الغرض الذي يتم من أجله الاتجار بالبشر فيما بين المناطق، ويتم الاتجار بالنساء والفتيات بشكل أساسي بغرض الاستغلال الجنسي وللعمل في خدمة البيوت. وغالباً ما تكون النساء أكثر عرضة على نحو خاص للاتجار عند الهجرة للبحث عن عمل وخاصة إذا لم يكن معهن مرافقاً أو ذوات المستوى التعليمي المنخفض أو ممن يعانين من العوز ولا يمكنهن التعرف على حيل وأساليب المهربين، فالنساء تنقصهن في أغلب الأحوال وثائق السفر الشخصية (التي تتطلب عادة موافقة الأسرة). وتعتبر النساء اللواتي يسافرن من دون وثائق سفر بطبيعة الحالات مهاجرات غير شرعيات وغالباً ما يقعن فريسة للاستغلال. وكذلك يتم الاتجار بالرجال والصبيان ويكون ذلك بشكل رئيسي في أنشطة العمل بالإكراه والسخرة في أعمال الزراعة والبناء والصناعة. وفي غرب أفريقيا على سبيل المثال، فمن المعروف أن دوريات الحراسة على الحدود تتلقى رشاً من المهربين للسماح لهم بأخذ أعداد كبيرة من الصبيان عبر الحدود بغرض الاسترقاق.^٨ تساعد الإجراءات المتجاوبة مع النوع الاجتماعي والمتبعة عند الحدود في الكشف عن ضحايا الاتجار وهي كذلك ضرورية لصون حقوق الإنسان للضحايا والأفراد الذين يتم تهريبهم.

٢-٣ صيانة وتعزيز حقوق الإنسان

" لقد أصبح التحرش بالمسافرين والتجار وابتزازهم جزءاً من الواقع اليومي في المناطق الحدودية "

مجموعة الأزمات الدولية بشأن وسط آسيا^٩

يجب معاملة جميع الأفراد بمن فيهم ضحايا الاتجار والذين يتم تهريبهم وطالبي اللجوء السياسي واللاجئين عند الحدود بطريقة تصون وتعزز حقوقهم الإنسانية. فعندما يحترم العاملون حقوق الإنسان يثق العامة بهم. ويترتب عن هذه الثقة زيادة حركة الأفراد والبضائع والخدمات، لتسهم بدورها في النمو الاقتصادي والأمن الإنساني. كما تعزز علاقة الثقة في المناطق الحدودية أيضاً من قدرة سلطات الحدود على منع واكتشاف الجريمة.

■ **قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ بشأن المرأة والسلام والأمن (٢٠٠٠)**

لمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى ملحق رزمة الأدوات بشأن القوانين والمواثيق الدولية والإقليمية.

١-٣ منع الاتجار بالبشر والتهريب وكشفهما

تعتبر إدارة الحدود القادرة على منع الاتجار بالبشر والتهريب وكشفهما حاسمة لكونها تشكل رادعاً من ناحية وهمزة وصل لملاحقة الجريمة المحلية والإقليمية والعبارة للدول من ناحية أخرى. وقد أشارت تقديرات منظمة العمل الدولية إلى أن ما يقرب من ٢,٤٥ مليون من البشر يتم تهريبهم سنوياً ويجبرون على العمل القسري في مختلف أنحاء العالم. وتقدر العائدات السنوية من عمليات الاتجار بالبشر حالياً بنحو ٤٤ مليار دولاراً، وبمجرد أن تجد عمليات الاتجار بالبشر المنظمة موطئ قدم داخل إحدى الدول أو المناطق، فما تلبث أن تشهد نمواً ثابتاً وسريعاً وتفرض تهديدات خطيرة على استقرار الدول المتضررة. ومن آثارها الأساسية ما يلي:

■ **تزايد أعمال العنف بين جماعات الجريمة المنظمة مع مخاطر مالية على الجنس الموجود وأسواق العمل:** حيث يتم نقل الضحايا الذين يتم الاتجار بهم إلى أسواق العمل أو تقديمهم لممارسة الجنس غير المشروع بما قد يؤدي إلى "سباق الحروب" العنيف حيث يدخل المتاجرون بالبشر في مواجهة مع العناصر الإجرامية المحلية من أجل السيطرة على هذه الأشكال المربحة من أشكال الاستغلال البشري.

■ **تنامي وتنوع الجريمة المنظمة:** لا تمارس شبكات الاتجار بالبشر المنظمة نشاطها بمعزل عن الآخرين. فبمجرد إنشائها تعمل على تنوع وتطوير علاقات منافع متبادلة مع جماعات الجريمة المنظمة القائمة التي تعمل في مجالات أخرى مثل الأنشطة الإرهابية والمخدرات وتهريب الأسلحة.

■ **عدم الاستقرار الاقتصادي من خلال تنامي أنشطة غسل الأموال:** يؤدي الربح المالي للاتجار إلى ظهور سريع لأشكال متقدمة من غسل الأموال الداخلية والخارجية، التي قد تؤدي إلى تدهور الأوضاع المالية والتجارية في الأسواق وتتسبب في عدم الاستقرار الاقتصادي.

■ **تفشي الفساد في القطاع العام:** تعمل الطبيعة المتعددة الطبقات للاتجار بالبشر والتهريب على خلق فرص عديدة للفساد بين المسؤولين في مختلف الجهات، ويوفر الإمداد النقدي اليومي الذي تدره هذه الأنشطة وسيلة لتقويض دور جهود تنفيذ القانون في محاربتها.

تشمل الأنواع المتعددة لانتهاكات حقوق الإنسان التي قد تحدث في نقاط مراقبة الحدود ما يلي:

■ إنكار حق اللجوء السياسي أو إجراءات طلب حق اللجوء.

■ التصنيف العرقي/العنصري التمييزي.

■ طلب الرشوة من التجار العابرين للحدود.

في طاجيكستان على سبيل المثال، عندما يخضع التجار من الذكور لطلبات الرشوة من مسؤولي الحدود، يتحول عبء التجارة ونشاط السوق إلى النساء والأطفال وكبار السن الذين يلاحظ أنه أقل عرضة للإساءة البدنية. ويستخدم كبار تجار المخدرات النساء في نقل المخدرات اعتقاداً منهم أنهن أقل عرضة للتفتيش الدقيق عند نقاط التفتيش على الحدود.^{١٠}

■ عدم السماح للأشخاص الذين يحتاجون إلى الرعاية الصحية في عبور الحدود أو نقاط التفتيش.

أوردت منظمة العفو الدولية تقارير بشأن حالات لم تجد فيها النساء الفلسطينيات سبيلاً سوى وضع مواليدهن على الأرض أو في المقاعد الخلفية لسيارات الأجرة أو داخل سيارة الأسرة بسبب تأخر الجيش الإسرائيلي في إنهاء الإجراءات الأمنية وعمليات التفتيش أو رفض السماح للأفراد وسيارة الإسعاف عبور نقاط التفتيش الحدودية.^{١١}

■ التحرش والتمييز على أساس الجنس أو الميول الجنسي.

■ العنف الجسدي بما في ذلك الضرب والتعذيب.

■ الاستغلال الجنسي، عندما يطلب الجنس مقابل العبور أو منح حق اللجوء أو التوثيق القانوني.^{١٢}

■ الاغتصاب وأشكال الإساءة الجنسية الأخرى ومثال ذلك:

الإساءة على الحدود الأمريكية المكسيكية التي تستهدف النساء المكسيكيات بشكل رئيسي.^{١٣}

الفتيات والنساء اللواتي تم اغتصابهن على يد الجنود على الحدود بين كوسوفو وألبانيا.^{١٤}

قيام المسؤولين على إجبار النساء على مشاهدة لقطات جنسية على الحدود التايلاندية البورمية.^{١٥}

الادعاء بالاعتداء والإذلال الجنسي لرجل من بنجلاديش على يد قوات الأمن الهندية على الحدود الهندية.^{١٦}

■ الدعاية القسرية حول مناطق الحدود.

قد يتعرض النساء والرجال لانتهاكات حقوق الإنسان عند الحدود بطرق مختلفة (أنظر الإطار رقم ١). ففي المناطق

التي تزداد فيها حدة التوتر أو الخوف من حدوث عمليات إرهابية، يكون الرجال والصبيان أكثر عرضة للاحتجاز أو المنع من الدخول مقارنة مع المرأة. وفي أعقاب هجمات الحادي عشر من أيلول / سبتمبر، تعرض الرجال والنساء من الأصول الشرق أوسطية / العربية لتمييز عنصري في بعض مناطق الحدود. وغالباً ما يتعرض الرجال والنساء والفتيات والصبيان للإساءة بسبب فقدان وثائق الهوية وقد يرجع ذلك إلى الفقر ونقص الخدمات الحكومية أثناء النزاع المسلح أو بسبب تلفها أو سرقتها أو الاحتفاظ بها من جانب الذكور من أفراد الأسرة أو أي أشخاص آخرين يرغبون في تقييد تنقلاتهم. وقد تمنع النساء من العبور إذا كن حوامل بسبب المخاوف من احتياجهن للرعاية الصحية والاجتماعية. كما قد تمنع الأمهات اللواتي لا يستطعن إثبات جنسية أطفالهن أيضاً من العبور حيث أن إثبات دليل الأبوة هو الوسيلة الحاسمة في إثبات الجنسية.

وخلال أوقات الأزمات عند زيادة تدفق أعداد العابرين، تميل سلطات الحدود في أغلب الأحيان إلى استعمال العنف. وتكون غالبية تجمعات اللاجئين من النساء والأطفال وكبار السن والذين يتعرضون، في غياب البالغين من الذكور، للتمييز والإساءة. وعند محاولة النساء عبور الحدود التماساً للأمان قد يقعن ضحايا لقوات حرس الحدود. وعند تواجدهن في المناطق الجديدة، يمنعهن الخوف من الترحيل أو الاحتجاز من الإبلاغ عن الأنشطة الإجرامية وأعمال العنف. وخلال أو في أعقاب النزاع، النساء اللواتي يتنقلن مع الجماعات المسلحة المحظورة أو بصحبة الجنود العائدين لا يستطعن لدى عودتهن عبور الحدود أو العودة لديارهن.

ويعمل إدراج النوع الاجتماعي في إدارة الحدود على خفض احتمالية وقوع الإساءات وتحسين احترام حقوق النساء والرجال والأطفال وتعزيز السمعة الطيبة لأفراد الجنود باعتبارهم مقدمي خدمات عادلة ومنتساوية.

٣-٣ مؤسسات ممثلة لإدارة الحدود

يقل تمثيل النساء بشدة حالياً داخل خدمات حرس الحدود والجمارك والهجرة. وبرغم صعوبة الحصول على الإحصائيات، تمثل المرأة ٧,٥٪ من شرطة الحدود في كوسوفو^{١٩} و ٥,٤٪ من قوات حماية الحدود والجمارك الأمريكية^{٢٠}، وهذه النسبة تمثل تقريباً نصف نسبة تمثيل المرأة في جهات تنفيذ القانون، فعلى سبيل المثال تمثل المرأة ١٤٪ من خدمة شرطة كوسوفو و ١٣-١٤٪ من أفراد الشرطة الأمريكية.^{٢١}

وقد حدد المركز القومي الأمريكي للمرأة والشرطة ٦ مميزات للهيئات التي توظف وتثبت المزيد من النساء، والتي قد تنطبق أيضاً على إدارة الحدود:^{٢٢}

■ ثبت أن الضابطات لديهن الكفاءة مثلهن مثل زملائهن من الذكور.

الإطار رقم ١ مسؤولو الحدود يعطلون بروتوكولات المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن حرية الحركة للأفراد والبضائع في غرب أفريقيا^{١٧}

قامت منظمة كلين (CLEEN Foundation) وهي منظمة غير حكومية مقرها نيجيريا بمراقبة أنشطة مسؤولي تنفيذ القانون على طول الحدود الرسمية التسع بين بنين وغانا ونيجيريا وتوجو بغرض تحديد معوقات التنفيذ التام لبروتوكولات المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن حرية حركة الأفراد والبضائع في غرب أفريقيا. وقد شملت الدراسة بعض التجار والمواطنين الآخرين لجمع معلومات بشأن تحديد نوع ونطاق ومكان الإساءات التي يرتكبها مسؤولي الحدود. وبناءً على النتائج، أوصت بوضع إجراءات عملية ملائمة من جانب المجموعة والدول الأعضاء فيها لضمان التنفيذ الأمثل لتلك البروتوكولات.

"إن ما يعانيه مواطنو غرب أفريقيا على أيدي مسؤولي الأمن على الحدود هو التحرش والابتزاز والوحشية والتهديدات بالترحيل والتأخيرات المأسوية في نقل البضائع عبر الحدود والتي قد تمتد في بعض الأحيان إلى أسابيع بسبب... العدد الذي لا يحصى من نقاط الحدود بطول الطرق الحدودية وبعضها يديرها مسؤولون غير مفوضين. وقد أظهرت دراسة مبدئية أجريت على الجانب النيجري من الحدود بين نيجيريا وبنين... أن إجمالي الجهات الأمنية المنتشرة على نقاط التفتيش وحواجز الطرق قد بلغ عددها ٢٥ جهة في محيط ١٠ كيلومترات من نقطة عبور الحدود، منها ٥ نقاط تفتيش أمنية فقط يمكن أن يقال عنها أنها شرعية وضرورية لتأمين الحدود".^{١٨}

وقد شملت الخصائص الديموغرافية الاقتصادية في الدراسة الجنس والوظيفة والتعليم وبلد المنشأ. ومن بين ٧٥٨ من الردود الصحيحة التي تم استلامها، ٦٧,٤٪ من الردود من الرجال و٣٢,٦٪ من النساء. وعلى الرغم من أن عدد من شملتهم الدراسة من الذكور يفوق عدد النساء، فقد أظهرت الملاحظة الميدانية أن عدد النساء اللواتي يتنقلن بين الحدود في تزايد مستمر حيث تهاجر النساء كإستراتيجية للبقاء. وقد أبلغ ٤٨٪ من إجمالي عدد المسافرين عن تعرضهم لمستويات مختلفة من التحرش، تتنوع ما بين التأخيرات الممتدة عند نقاط العبور إلى طلب دفع أموال أو الادعاءات بتزوير وثائق السفر أو افتعال الشجار لخلق فرص تقديم الرشاوى. كما أشارت ملاحظة أخرى أن النساء بصفة خاصة يتعرضن لمخاطر سوء المعاملة من جانب مسؤولي الحدود.

الإطار رقم ٢ مشروع إعادة تأهيل الحدود بين دوشانبي وقرغيزستان^{٢٣}

يهدف المشروع إلى تعزيز النمو التجاري والاقتصادي من خلال إعادة تأهيل جزء لا يتجزأ من شبكة الطرق الإقليمية في وسط آسيا التي تربط دوشانبي عاصمة طاجيكستان مباشرة بجمهورية قرغيزستان. كما يتوقع أيضاً منح مزايا للمرأة بزيادة توفير الخدمات الأساسية لها مثل التعليم والصحة وكذلك الحال داخل القرى لتعزيز تسويق منتجاتها وتحسين ظروف عملها. كما أن هناك مميزات أخرى ترتبط بالمشروع، وهو تبني طريقة متكاملة قائمة على المجتمع المحلي خاصة بالتعامل مع مرض الإيدز تجاوباً مع الهجرة الموسمية للرجال التي تشكل خطراً كبيراً على المرأة المحلية نتيجة انتقال المرض إليها وكذلك الأمراض الأخرى المنقولة جنسياً.

وسوف تراقب وزارة النقل بالتعاون مع الحكومة المحلية ومنظمات المرأة والمنظمات غير الحكومية تأثير المشروع على المرأة. وإضافة إلى ذلك، فسوف تضمن وزارة النقل مشاركة المرأة في تنفيذ المشروع وتشجيع المتعاقدين على توظيفها براتب متساوٍ وتهيئة ظروف عمل آمنة للرجل والمرأة.

- أن الضابطات أقل استخداماً للقوة المفرطة.
- يمكن للضابطات المساعدة في الحصول على تجاوب المجتمع.
- تعمل زيادة تواجد الضابطات على تحسين سياسة تنفيذ القانون في التعامل مع العنف ضد المرأة.
- تعمل زيادة تواجد الضابطات على الحد من المشكلات المتعلقة بالتمييز والتحرش الجنسي.
- وجود المرأة قد يؤدي إلى تغييرات مفيدة في السياسة لكل الضباط.

يمكن أن يكون وجود المرأة عنصراً أساسياً لتأمين الحدود في بعض المواقف، بما يزيد من كفاءة الكشف والتحقيق. وعلى سبيل المثال، فوجود المرأة يعتبر ضرورياً للقيام بعمليات التفتيش الجسدي للمنقبات لضمان عدم تخفي الرجال في زي النساء لعبور الحدود بشكل غير قانوني أو التحقق من عدم استخدام الملابس لإخفاء بضائع غير قانونية. كما قد يكون لوجود العنصر النسائي قدرة أفضل من الرجال على تحديد ضحايا الاتجار من النساء ويطلب منهن مقابلة هؤلاء الضحايا.

يأخذ هذا القسم الخطوة الأولى في توفير استراتيجيات عملية لزيادة كفاءة إدارة الحدود من خلال مراعاتها لقضايا النوع الاجتماعي. ومع تنوع إدارة الحدود تبعاً للسياق، سوف تحتاج هذه الاستراتيجيات إلى تكييفها تبعاً لذلك. أنظر القسم ٥ للمعلومات والنصائح الخاصة بإدارة الحدود في الدول ما بعد النزاع والدول الانتقالية والدول النامية والدول المتقدمة.

٤-١ تحسين منع وكشف الاتجار بالبشر

تواجه خدمات الحدود تحديات مزدوجة في التعامل مع الاتجار بالبشر. فمن ناحية، تتطلب جهات تنفيذ القانون إجراءات للحد من الاتجار بالبشر وملاحقة مرتكبيه. وفي نفس الوقت، هناك توقعات بأن يركز التعامل لكشف هذه الجريمة على الضحايا. كما يتطلب الحفاظ على التوازن الدقيق والضروري بين احتياجات ضحايا الاتجار بالبشر واحتياجات تنفيذ القانون تعاوناً موسعاً مع المؤسسات الحكومية الأخرى وأيضاً مع الأطراف غير الحكومية المتعددة.

تشمل العناصر الأساسية التي تمكن إدارة الحدود من الكشف عن الاتجار بالبشر والتعامل معه بشكل فعال ما يلي:

- إجراء مراقبة دقيقة ومدروسة لعمليات التفتيش عند العبور.
- القدرة على التعرف على ممارسات الاتجار بالبشر وتحديدتها.
- التجاوب الحساس مع ضحايا الاتجار بالبشر: التعرف على نقاط الضعف والمقاومة والاحتياجات.
- الاعتياد على الإجراءات العملية المعتمدة للإحالة والتحقيق.
- التعاون مع منظمات المرأة والمنظمات غير الحكومية الأخرى لتوفير الخدمات للضحايا.
- جمع وتحليل ونشر البيانات الخاصة بالاتجار بالبشر بشكل واضح.
- التعاون وتبادل المعلومات المخبرية مع المجتمعات الحدودية.
- التعاون مع المجتمع المحلي وخدمات الشرطة الأخرى.
- التعرف على اتجاهات ونماذج وحيل ومسارات الاتجار والطرق التي يتبعها المتاجرون بالبشر.

الإجراءات والبروتوكولات والسياسات المتجاوبة مع النوع الاجتماعي

غالباً ما تعكس سياسات وبروتوكولات وإجراءات إدارة

وعلاوة على ذلك، ما يعزز من الفعالية التشغيلية لإدارة الحدود هو ضمان كون المؤسسات ممثلة وتعكس المجتمع الذي تخدمه من حيث الجنس والعرق واللغة والدين. وغياب المرأة عن خدمات الحدود يقلل من شرعيتها. فقد تقل ثقة السكان المحليين والمسافرين وخاصة النساء في العمل مع قوة جل قوامها من الرجال. وتسهم الموظفات في ضمان وجود بيئة "طبيعية" على الحدود، وقد يلعبن دوراً مميزاً في حل مواقف النزاع وتظهر مهارات ومفاهيم وخبرات بديلة.

٣-٤ الملكية المحلية والرقابة المدنية والتعاون

يمكن أن تعزز مشاركة منظمات المجتمع المدني، بما فيها منظمات المرأة، في عمليات إصلاح إدارة الحدود، الملكية المحلية والرقابة المدنية، وتكون مصدراً للخبرة بشأن قضايا تأمين الحدود. وقد تعمل منظمات المرأة والمنظمات الأخرى القائمة على المجتمع كحلقة وصل بين المجتمعات المحلية وسلطات الحدود، سواءً بتلبية الاحتياجات والاهتمامات الأمنية للأفراد والمجموعات وزيادة وعي العامة بمبادرات الإصلاح (أنظر الإطار رقم ٢). ويمكن أن تسهم منظمات المجتمع المدني (ومنظمات المرأة بما لها من خبرة في منع وتوثيق العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي) إسهاماً قيماً في عمليات الرقابة الرسمية.

وعلى الرغم من أن إدارة الحدود هي من مسؤولية الدولة، إلا أن منظمات المرأة والمنظمات غير الحكومية الأخرى والمنظمات الشبابية والدينية والمهنية والزراعية والاتحادات قد تصبح مصادر قيمة لخدمات الحدود. وبتوفير بيئة تتميز بالاحترام والتعاون، يمكن لمنظمات المرأة توفير الحصول على المعلومات المحلية الهامة بشأن الأنشطة الإجرامية وخاصة الدعارة والاتجار بالبشر. ويمكنها توفير الاستشارات المتعلقة بالسياسة والتدريب بشأن قضايا النوع الاجتماعي التي تتراوح ما بين التجاوب العام للنوع الاجتماعي والبروتوكولات الخاصة بإجراء المقابلات مع ضحايا الاتجار بالبشر إلى إنشاء آلية للشكاوى بشأن التحرش الجنسي والتمييز. وهي تعتبر منظمات إحالة أساسية لضحايا الجرائم وقد يمكنها توفير خدمات دعم تكميلية مثل الاستشارات القانونية والنفسية وتوفير المأوى الآمن.

٤ كيف يمكن إدراج النوع الاجتماعي في عملية إصلاح إدارة الحدود؟

في الوقت الذي لقي فيه إدراج النوع الاجتماعي في إصلاح الشرطة اهتماماً كبيراً، هناك القليل من المعلومات الموثقة على الممارسة الجيدة في عملية إصلاح إدارة الحدود.

أنظر التقرير الخاص بالنوع الاجتماعي وأثره في إصلاح الشرطة

الإطار رقم ٣ نصائح من أجل تبني إجراءات متجاوبة مع النوع الاجتماعي

المرأة

قد تسافر المرأة التي تقع ضحية الاتجار بمفردها أو في مجموعات مع المتاجرين بالبشر أو من دونهم. ومهما تكن الظروف، فهي تقع ضحية ويتم استغلالها بطريقة أو بأخرى. ويشعر الضحايا بالخوف والذنب والعار والغضب والراحة وتؤثر جميعها على سلوكهم وهو ما لا يمكن التنبؤ به، ولكن هناك خطوات يوصى بها في مثل هذه الظروف وهي:

- لا يحتمل أن تتجاوب النساء الضحايا الاتجار مع المحققين من الرجال. وعلى الرغم من عدم وجود ضمان بأن المحققات سوف يحصلن منهن على تعاون أكبر، ولكن يفضل أن يقمن بإجراء التحقيق وبخاصة لتوفير الإحساس بالأمان للضحية.
- يجب حضور امرأة على أنها شاهدة في جميع الأحيان. وفي حالة عدم توافر أفراد من النساء (في فترة دوامهن الرسمي أو في غيره)، يمكن الاستعانة بإحدى المنظمات غير الحكومية أو منظمات المرأة الموثوق بها للحضور بصفة مراقب. وهذا أمر ممكن حدوثة فقط في حالة الوثوق بمسؤولي الحدود وتوفير بيئة آمنة.
- عزل الضحية عن المهرب.
- يجب أن تقوم إحدى الضابطات بالتفتيش الجسدي وتفتيش الأغراض.
- إنشاء اتصال مباشر مع منظمات المرأة ومناصري الضحية.
- ضمان توافر الاحتياجات الطبية والطبيعية.

الرجل

يجب على أفراد الحدود إعادة النظر في الافتراضات العامة بشأن قدرة وسلطة واستقلالية الرجل. ففي حالة تهريب الرجل على وجه الخصوص للاستغلال الجنسي فسوف يعاني من عار وإذلال شديدين للغاية. أما إذا كان ذلك لغرض العمل / الالتزام بدين أو أي شكل آخر من أشكال الاسترقاق لكسب العيش، فيكون دافعهم الأساسي في الغالب هو توفير العيش لأسرهم. وفي حالة اكتشافهم فسوف يعتريهم شعور بالفشل الشخصي والقلق لأنهم لن يستطيعوا الاستمرار بالقيام بدور العائل.

- سوف تملئ بعض ظروف الاتجار المحددة ردود فعل الرجل، إلا أنهم قد لا يرغبون في الرد على المحققين من الرجال.
- قد يكون من الصعب على المحققين من الرجال اعتبار الرجل "ضحية"، وفي هذه الأحوال يراعى استخدام محققات يرافقهن أحد المراقبين.
- عزل الضحية عن المهرب.
- إنشاء اتصال مباشر مع منظمات المرأة ومناصري الضحية (يندر وجود خدمات أو مأوى آمن للرجل أو ينعدم وجودها أصلاً).
- ضمان توافر الاحتياجات الطبية والطبيعية.

الأطفال

يواجه الفتية والفتيات أشكال متعددة من الاتجار. غالباً ما تعاني الفتيات من الاستغلال الجنسي، بينما يقع الفتية ضحية للعمل القسري في الغالب. ويجمع بينهما الخوف وعدم الثقة في البالغين وهو أمر يجب أن يولى رعاية خاصة.

- يجب الاتصال على الفور بمناصري رعاية الطفل ويجب حضورهم في جميع الأوقات عند إجراء التحقيقات والمقابلات والتي يجب أن يقوم بها متخصصون مدربون.
- يجب توفير بيئات خاصة صديقة للأطفال كأماكن آمنة خلال إجراء المقابلة.
- قبل إجراء المقابلة، يتعين توفير الحصول على أية خدمة طبية أو مساعدة ضرورية يحتاجها الأطفال وعلى المحقق التأكد ما إذا كان الطفل يشعر بالجوع أو العطش أو يحتاج للذهاب إلى المراض أو النوم. وفي مثل هذه الأحوال، يجب تلبية احتياجات الطفل قبل بدء أي مقابلة.

الآليات المتعددة القطاعات

يضمن وضع السياسات والخطط والإجراءات المشتركة إيجاد منهج شامل ومتكامل للاتجار بالبشر. وبصفة عامة، تقع على وزارة الداخلية أو الأمن العام مسؤولية تطوير علاقات العمل بين مختلف المؤسسات وتحديد الأفراد التنفيذيين للمشاركة فيها. وإضافة إلى مؤسسات إدارة الحدود، هناك جهات أخرى يتعين إشراكها في التعامل مع الاتجار بالبشر وتشمل وحدات الشرطة الخاصة وخبراء الفحص الطبي/الأطباء الشرعيين وخدمات رعاية الأطفال ودور رعاية المرأة والخدمات النفسية الاجتماعية ومنظمات مساعدة الضحايا والمدافعين عنهم وخدمات المساعدة القانونية والقطاع الخاص (كقطاع السياحة والنقل مثلاً).

يمكن أن تشكل آليات الإحالة المحلية إطار عمل تعاوني يحث جميع الأطراف المحليين على الالتزام بحماية وتعزيز حق الأفراد ضحايا الاتجار بالتنسيق مع أطراف المجتمع المدني. ٢٦ تعمل هذه الآليات - عند تصميمها على نحو من التعاون كأدوات عملية - على تحديد أدوار ومجالات المسؤولية ومبادئ التعاون والإجراءات (بما في ذلك إجراءات التنفيذ القياسية لإحالة ضحايا الاتجار) لتنفيذها من جانب المؤسسات الحكومية وأطراف المجتمع المدني. يقدم الإطار رقم ٥ مثالاً لاستبيان تستخدمه الشرطة كجزء من تحليل الموقف والذي يمكن تكيفه ليتلاءم مع إدارة الحدود.

وهناك آلية مؤسسية أساسية أخرى وهي عملية جمع البيانات المنظمة. يعتمد الكشف عن عمليات الاتجار بالبشر والتعامل معها على لنحو فعال على جمع ونشر بيانات موثوقة بطريقة منظمة ودقيقة حيث أن عمليات عبور الحدود هي من المصادر الهامة لجمع واستخدام البيانات.^{٢٨}

! نصائح لجمع البيانات بطريقة متقدمة

- يتعين أن تشمل إجراءات الإصلاح إنشاء وتطوير سجلات مركزية للمعلومات عند نقاط عبور الحدود.
- يتعين تصنيف هذه المعلومات كحد أدنى حسب الجنس والسن والوجهة / الغرض من سفر الضحية.
- ضمان تبادل واستخدام المعلومات بما يحترم حقوق الضحايا فيما يتعلق بالسرية.

أنظر التقرير الخاص بالتدريب الخاص بالنوع الاجتماعي لأفراد القطاع الأمني

التدريب على مكافحة الاتجار بالبشر

يعتبر التدريب المتخصص أمراً ضرورياً لخدمات إدارة الحدود للكشف عن الاتجار بالبشر والتعامل اللائق مع الضحايا. ويجب تذكر أن التدريب على أهميته ليس كافياً وينبغي مراقبة الاحتياجات التدريبية بشكل دوري وتقييم أثرها.

الحدود المتعلقة بالاتجار بالبشر الأساليب النمطية وتعجز عن التعرف على الاختلافات بين تجارب الاتجار التي يمر بها النساء والرجال والفتيات والفتية. فالضحايا من النساء يفترض أنهن غالباً من العاملات في الجنس. أما الضحايا من الرجال فغالباً لا يتم التعرف عليهم بسبب نقص الوعي بالاتجار بالرجال والصبيان والمعتقدات السائدة بشأن استقلالية الرجال وحريتهم في التنقل. كما لا يتم التعرف على الأطفال بسبب الافتراضات المتعلقة بالبالغين المرافقين لهم. إن عملية تحديد الهوية هي مهمة معقدة ومستهلكة للوقت وتشكل عبئاً ثقيلاً على موارد أفراد إدارة الحدود. كما يمكن للسياسات البروتوكولات والإجراءات المتجاوبة مع النوع الاجتماعي أن تسهل عملية تحديد الهوية وتضمن سلامة الأفراد المتاجر بهم.

وإضافة إلى السياسات على المستوى المحلي، يمكن أن تشمل الأساليب الإقليمية فيما يخص الاتجار بالبشر التدريب المشترك والعمليات المشتركة وأشكال التعاون العملي الأخرى بما في ذلك تبادل أفضل الممارسات.^{٢٤}

! نصائح عند وضع السياسات والبروتوكولات والإجراءات المتجاوبة مع النوع الاجتماعي

- من الضروري مراجعة عمليات تحديد الهوية والمقابلات والتحقيقات بشكل منفصل. ولكل مرحلة من هذه المراحل تأثير مختلف اعتماداً على خبرات الأفراد المتاجر بهم. على سبيل المثال، قد تستغرق عمليات تحديد الهوية وقتاً طويلاً اعتماداً على الصحة البدنية والذهنية للفرد ومدى استعداده للحديث إلى أفراد خدمة الحدود أو تجاوبه مع خيار إتاحة مدة " للتفكير والاسترجاع".
- يعتبر التركيز على تحديد الهوية باعتباره عاملاً أساسياً في التحقيق والإحالة. وتحتاج قيود عملية التحقيق من جانب ضباط التجاوب الأولي إلى تعزيز تنفيذها بشكل قوي، فمن غير المحتمل أن تكون لديهم مهارات إجراء استجواب دقيق. وتتنصر مسؤوليتهم في ضمان أمن وسلامة الضحية المشتبه بها والقيام بعمليات الإحالة الملائمة لمساعدة خدمات وحدات التحقيق المتخصصة.
- وتدعو الحاجة إلى تواجد مستجوبين ذوي خبرة ومتخصصين (يمكن استقدامهم من وحدة متخصصة في الاتجار بالبشر) من أجل تحقيق نتيجة تلبى كل من احتياجات الضحايا ومتطلبات تنفيذ القانون (أنظر الإطار رقم ٤).

- مراجعة البروتوكولات والإجراءات مع الشركاء وخاصة خدمات الرعاية الاجتماعية وخدمات الأطفال وجهات أخرى لتنفيذ القانون ومنظمات المرأة وجماعات الناجين في حال تواجدها.

الإطار رقم ٤ المبادئ الإرشادية العشرة للسلوك الأخلاقي الآمن لعمليات استجواب ضحايا الاتجار بالبشر^{٢٥}

١- لا تقدم على الإيذاء

عامل كل امرأة أو رجل أو طفل والموقف كما لو كان احتمال الإيذاء غير وارد حتى يوجد ما يثبت العكس. ولا تجر أي استجواب يؤدي بموقف الضحية إلى الأسوأ سواء على المدى القصير أو البعيد.

٢- اعرّف هدفك وحدد المخاطر

تعرف على المخاطر المصاحبة لعملية الاتجار وحالة كل فرد قبل إجراء أي استجواب.

٣- أعد معلومات الإحالة- لا تعطِ وعوداً لا يمكنك الوفاء بها

كن مستعداً لتقديم معلومات بلغة الضحية الأصلية واللغة المحلية (في حال اختلافهما) عن الخدمات القانونية والصحية والرعاية والدعم الاجتماعي والخدمات الأمنية الملائمة والمساعدة في الإحالة في حال طلبها.

٤- اعمل على اختيار وإعداد المترجمين الفوريين والمشاركين في العمل على النحو الملائم

اعمل على تقدير المخاطر والمزايا المصاحبة لاستخدام المترجمين الفوريين والمشاركين في العمل أو أي أشخاص آخرين وحدد الطرق المناسبة للاختبار والتدريب.

٥- اضمن إخفاء الأسماء والسرية

وفر الحماية لهوية المستجوب وسرية المعلومات التي يدلي بها طوال عملية الاستجواب - منذ لحظة الاتصال به حتى نشر تفاصيل القضية.

٦- احصل على الموافقة الصريحة

تأكد أن كل شخص يخضع للاستجواب يفهم محتوى الاستجواب والغرض منه ووجهة استخدام المعلومات التي يدلي بها وحقه في الامتناع عن الإجابة عن الأسئلة وحقه في إنهاء الاستجواب في أي وقت ووضع قيود على كيفية استخدام تلك المعلومات.

٧- استمع جيداً واحترم لتقييم كل فرد للموقف والمخاطر التي تهدد سلامته

عليك إدراك أن لكل شخص اهتمامات مختلفة وبأن نظرتهم لهذه الاهتمامات قد تختلف عن تقديرات الآخرين.

٨- لا تكن سبباً في تكرار الأذى لأي شخص

لا تطرح أسئلة يقصد بها إثارة رد مشحون عاطفياً، وكن مستعداً للتجاوب مع الضغط الذي تتعرض له المرأة أو الرجل وحاول إظهار نقاط قوتها أو قوته.

٩- كن مستعداً للتدخل الطارئ

كن مستعداً للتجاوب إذا أخبرك أي من الضحايا أنه معرض لخطر وشيك.

١٠- استخدم المعلومات التي يتم جمعها للاستخدام الجيد

استخدم المعلومات التي تعود بالنفع على كل رجل وامرأة أو تساعد في تطوير السياسات وعمليات التدخل الجيدة لضحايا الاتجار بالبشر بصفة عامة.

تنفيذ القانون الأساسي والمتخصص على حد سواء وفي جميع تدريبات خدمات الحدود (بما فيها خدمات الجمارك والهجرة وحرس الحدود) وفي تدريبات وحدات التحقيق الخاصة (أنظر الإطار رقم ٦).

■ يتعين تقديم تدريب متخصص لأفراد استجواب ضحايا الاتجار.

! نصائح للتدريب الفعال والمتجاوب مع النوع الاجتماعي على الاتجار بالبشر

■ يتطلب التدريب على الاتجار بالبشر المتجاوب مع النوع الاجتماعي وضعه على عدة مستويات للخدمات المتعددة. كما ينبغي أن يتم إدراجه في تدريب جهات

الإطار رقم ٥ نموذج استبيان لآليات الإحالة المحلية - تحليل للأطراف الفاعلة والمنظمات^{٢٧}

تنفيذ القانون (الشرطة)

الموارد

- هل توجد وحدات شرطة خاصة مدربة للتعامل مع الاتجار بالبشر؟
- هل تضم هذه الوحدات النساء؟ وما هو مدى مشاركتهن؟
- هل تستخدم الشرطة الضابطات عند الضرورة للاتصال بالضحايا من النساء؟
- هل تزود الحكومة هذه الوحدات بالعدد الكافي من الأفراد (بمن في ذلك المترجمين) والموارد المالية؟

التدريب

- هل تم تدريب قوات الشرطة على الكشف عن الضحايا المحتملين؟
- هل توجد منشآت لتدريب الشرطة على قضايا النوع الاجتماعي ومشاعر الضحية والتعاون مع جماعات حماية الضحايا؟
- هل تقوم الشرطة بتدريب أفرادها على مبادئ وآليات حقوق الإنسان؟
- ما مستوى التدريب اللازم لاكتساب مهارات التحقيق مع المجموعات الإجرامية وملاحقتهم أو مع الشبكات العاملة على المستوى المحلي والدولي ومصادرة أموالهم؟

آليات الإحالة القائمة

- هل يتم إشراك الشرطة في آليات الإحالة القائمة؟
- كيف يمكن تنفيذ هذا التعاون بشكل جيد؟

التعاون الإقليمي

- هل تتعاون الشرطة عبر الحدود وتعمل مع المنظمات الإقليمية والدولية كاليوروبول والإنتربول مثلاً؟

هوية المتاجرين والكشف عنهم، وفي المقابل نجد أن منظمات المجتمع المدني المحلية أو القائمة على المجتمع - والتي تتكون معظمها من المنظمات النسائية - لديها من القدرة والخبرة ما يتيح لها التجاوب بشكل مباشر مع احتياجات ضحايا الاتجار. (أنظر الإطار رقم ٧)، كما يمكن أيضاً لهذه المنظمات القيام بما يلي:

- تقديم معلومات محلية بشأن قضايا الاتجار.
- المساعدة في تحديد المتاجرين والكشف عنهم.
- المساعدة في بناء الثقة بين جهات تنفيذ القانون والضحايا والمجموعات المستضعفة.
- تقديم تدريبات بشأن قضايا الاتجار بالبشر.
- يمكن لمحامي منظمات المجتمع المدني التدخل بالنيابة عن الضحايا الناجين والمساعدة في تنفيذ القانون عبر تأكيد احترام حقوق الضحايا وتوفير خدمات اللغة والاتصالات الهاتفية بذويهم وتوفير المراقبين لإجراء التفتيشات، الخ.

■ يتعين أن يشمل التدريب زيارات أو اتصالات مع أفراد منظمات المجتمع المدني والوحدات الخاصة وخدمات الرعاية الصحية والاجتماعية من أجل تعزيز التعاون من خلال آليات الإحالة وفهم أهمية تقديم الحماية والمساعدة.

■ دراسة امكانية تقديم تدريب مشترك مع خدمات إدارة الحدود الأخرى والشرطة ومنظمات المجتمع المدني. كما يمكن أن يكون تدريب المدربين أو التدريب "المتتابع" بالتعاون مع ممثلي منظمات المجتمع المدني الرائدة فعلاً ويؤدي إلى تعظيم الانتشار.

■ تعتبر الدورات التدريبية التنشيطية ضرورية.

■ يلزم أن تكون مواد التدريب محدثة بانتظام لتعكس التغييرات في أنماط واتجاهات الاتجار.

التعاون مع منظمات المجتمع المدني

يمكن أن تكمل منظمات المجتمع المدني وخدمات إدارة الحدود أنشطة بعضها البعض؛ فالأولوية لشرطة الحدود تكمن في الحصول على معلومات بشأن عمليات الاتجار من أجل تحديد

الإطار رقم ٦ التدريب على الاتجار بالبشر لشرطة الحدود بكوسوفو^{٢٩}

التدريب الأساسي: مستوى القبول في شرطة الحدود بعد إكمال التدريب الأساسي لمدة ٦ أشهر لخدمة شرطة كوسوفو.

- تدريب لمدة يومين أو ثلاثة ضمن مقرر "العمليات".
- تشمل موضوعات التدريب ما يلي:
 - مقدمة عن الاتجار بالبشر: تعريفات والفروقات المميزة بين الاتجار والتهرب.
 - الخصائص العالمية والإقليمية والمحلية: النماذج والاتجاهات.
 - تحديد هوية الضحايا واستخدام التواصل المرئي غير اللفظي والأسئلة والإجراءات والخيارات المتاحة أمام شرطة الحدود.
 - التركيز على المهام والمسؤوليات والمهارات الفعلية اللازمة للضباط في المستوى الأساسي.
- تدريب قادة المجموعات:** للمستوى الإشرافي
- تدريب لمدة يوم ونصف أو يومين ضمن مقرر "العمليات".
- تشمل موضوعات التدريب ما يلي:
 - مراجعة للفروقات المميزة بين الاتجار والتهرب.
 - تضمينات الاتجار بالبشر: فهم العملية ومفرداتها والتعريفات والتشريع - سواء على المستوى الدولي أو المحلي وأثر الجريمة المنظمة.
 - مبادئ وتطبيقات تحديد الهوية والتحقيق والاستجواب والإحالة.
- التركيز على العلاقة المباشرة بين حماية شرطة الحدود لقوانين ومبادئ حقوق الإنسان وتطبيق المهارات والممارسات الصحيحة.
- خلال جلسات التدريبات الأساسية وتدريبات قادة المجموعات، تم ما يلي:
 - جعل مواد التدريب تفاعلية وتطبيقية لأقصى حد ممكن مع التركيز على الحالات الواقعية على الحدود.
 - التوسع في تقديم الأمثلة والسيناريوهات وكيفية حل المشاكل.
 - تضمنت مناهج التدريب وحدات دراسية بشأن "حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي وأثره في إدارة الحدود".

- يمكن لهذه المنظمات القيام بحملات توعية ونشر قضايا الاتجار وقضايا حقوق الإنسان الأخرى ذات الصلة بإدارة الحدود.

الإطار رقم ٧ التعاون بين المجتمع المدني وشرطة الحدود بشأن الاتجار بالبشر في نيبال^{٣٠}

تشير التقديرات أن ١٥٠,٠٠٠ إلى ٣٠٠,٠٠٠ من الفتيات والنساء النيباليات يتم الاتجار بهن سنوياً إلى الهند. تعمل منظمة مايتي نيبال (Maiti Nepal)، وهي إحدى منظمات المجتمع المدني، على القضاء على الاتجار بالبشر وإنقاذ وإعادة تأهيل الضحايا من النساء. وهي تشترك في مجموعة كبيرة ومتنوعة من الأنشطة تشمل توفير الملاذ الآمن والقروض الصغيرة والتعليم غير الرسمي ومهارات زيادة الدخل وكذلك القيام بحملات لوضع القوانين

والسياسات المناهضة للاتجار بالبشر. ويعمل الضحايا الناجون مع شرطة الحدود كجزء من فرق الرقابة الحدودية التي تعمل على تحديد وكشف ضحايا الاتجار من النساء والفتيات.

وقد أثمر تعاونهم مع شرطة الحدود عن كشف الفساد في الشرطة وإنقاذ النساء والفتيات من الاتجار بهن وإنشاء وحدة الشرطة النسائية للعمل تحديداً مع فريق مراقبة الحدود التابع للمنظمة. كما يعتبر التواصل مع الرجال جزءاً لا يتجزأ من العمل ويشمل ذلك الزعماء الدينين الموثوق بهم والعاملين في المنظمات غير الحكومية والشرطة والمدرسين وسائقي الحافلات ومسؤولي الحدود ومالكي الفنادق المعنيين بسلسلة عملية الاتجار.

٤-٢ تدعيم صيانة وتعزيز حقوق الإنسان

يخضع أفراد خدمة الحدود عند نقاط العبور الذين يعانون من ضعف الراتب والتدريب ولقدر محدود للغاية من التدقيق بسبب موقعهم المنعزل وعدم كفاية نظام المتابعة والرقابة والتأديب وتعرض الأفراد العابرين للحدود لانتهاكات حقوق الإنسان على يد أفراد إدارة الحدود. لهذا يعتبر وضع مدونات قواعد السلوك والتدريبات الخاصة بحقوق الإنسان والنوع الاجتماعي أداة غاية في الأهمية لمنع انتهاكات حقوق الإنسان. وتشمل عمليات التدخل الأخرى لضمان احترام أفراد خدمة الحدود للأشخاص عند النقاط والمجتمعات الحدودية لحقوق الإنسان وتعزيزها ما يلي.

■ إدراج نواحي النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان في خطط إدارة الحدود وسياسات وبرامج وزارات الداخلية والخارجية والقضاء والسلطات المحلية مع التأكيد على منع العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي والعنف ضد المهاجرين.

■ إنشاء وتنفيذ آليات المتابعة والمساءلة بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني والمجتمعات الحدودية (والتي قد تشمل إجراء دراسات لقياس "رضاء العميل").

■ مراجعة معايير المرتبات وتنمية العاملين والحوافز الأخرى كخطوة أساسية نحو القضاء على الرشوة وأشكال الفساد الأخرى. وتتزايد احتمالات تجاوب العاملين لإجراءات الإصلاح إذا كانت الرواتب وظروف الخدمة ملائمة.

■ ضمان استبعاد إجراءات التوظيف في خدمات الحدود لأي فرد له سجل في جرائم العنف بما في ذلك العنف الأسري.

مدونات قواعد السلوك

مدونات قواعد السلوك هي عبارة عن مجموعة قواعد تلخص المسؤوليات والتطبيق الصحيح للمؤسسة والأفراد العاملين فيها. وهدفها دعم الخدمة العامة بأنشطتها المهنية وتعزيز ثقة العامة في نزاهة هذه الخدمة (أنظر الإطار رقم ٨).

الإطار رقم ٨ قدمت هيئة سلامة الحدود في كندا

- مدونة قواعد سلوك مخصصة.
- إنشاء موقع "القيم والسلوك الأخلاقي" على الشبكة الداخلية للعاملين ويشمل مراجع بشأن ما يلي:
 - القيم الديمقراطية مثل مساءلة الوزارات أمام البرلمان وتنفيذ القرارات الوزارية القانونية.
 - القيم المهنية وتشمل العمل وفق القانون وممارسة الموضوعية والحيادية والاستخدام الصحيح للأموال العامة.
 - القيم الأخلاقية مثل اتخاذ القرارات للصالح العام وتحسين الخدمات للكنديين وتعزيز الشفافية.
 - القيم الإنسانية وتشمل معاملة جميع الأشخاص بكرامة واحترام وأن تتم التعيينات على أساس الكفاءة.
- وضع سياسة عامة للخدمات بشأن الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمرتكبي المخالفات في مكان العمل.^{٣١}

! نصائح لوضع مدونات قواعد السلوك الفعالة

- يمكن أن تعتمد مدونات قواعد السلوك لخدمات الحدود على القواعد الخاصة بجهات تنفيذ القانون.
- يتعين أن تتعامل مدونات قواعد السلوك مع مسؤولية تعزيز حقوق الإنسان ومعاملة الزملاء والعامة بالاحترام اللائق من دون تمييز على أساس الجنس أو الأصل أو الدين وغير ذلك.
- يتعين وضع إجراءات واضحة المعالم للشكاوى والتحقيق والإجراءات التأديبية خاصة بانتهاكات هذه القواعد (بما في ذلك آليات شكاوى العاملين من التحرش الجنسي أو التمييز).
- يتعين الإعلان عن مدونات قواعد السلوك وإجراءات الشكاوى في مكان ظاهر على نقاط عبور الحدود والموانئ والمطارات بجميع اللغات المتاحة.
- يتعين إجراء تدريب إلزامي على قواعد السلوك وإجراءات الشكاوى لجميع الأفراد المستجدين والحاليين.
- يجب تنفيذ إجراءات تأديبية للقضاء على الحصانة.
- يتعين مراجعة القواعد وكيفية تنفيذها بشكل دوري. كما يجب نشر نتائج دراسات قياس "رضا العامة" على مستوى كبار المسؤولين والتنفيذيين من أفراد الحدود وإدراجها في عملية المراجعة.

التدريب الخاص بالنوع الاجتماعي

يتعين إدخال التدريب الإلزامي على الحساسية للنوع الاجتماعي والتحرش الجنسي والاتجار بالبشر وحقوق الإنسان بما في ذلك طالبي اللجوء السياسي من النساء والفتيات في المنهج التدريبي لجميع أفراد حرس الحدود وخدمة الجمارك والهجرة (أنظر الجزء الخاص بالتدريب على الاتجار بالبشر في القسم ٤-١). وبمساعدة المعلومات الحديثة والدقيقة وأدوات التطبيق العملي والإجراءات الواضحة، سيتمكن أفراد خدمة الحدود من تطوير قدرتهم على كشف انتهاكات حقوق الإنسان وتفاديها، وستكون لديهم الكفاءة الأفضل في محاربة الأنشطة الإجرامية (أنظر الإطار رقم ٩).

وحتى يكون للتدريب الخاص بالنوع الاجتماعي الأثر الفعال، فيتعين أن يقوم على تحليل احتياجات التدريب وإجراء عمليات تحديد ما قبل الدورة التدريبية التي تحدد مستوى المعرفة الحالية واحتياجات المتدربين. ويتعين صياغة المحتوى وفقاً للسياق وأن يكون عملياً ومتصل بالموضوع. كما إنه من المهم ربط التجارب مع النوع الاجتماعي مع المزايا التشغيلية. ويجب أن تعقد الدورات على فترات مناسبة وكافية وأن تنظم وفقاً للسياق الواقعي وألا تأخذ شكل البرامج السريعة "الخاصة".

هناك طرق مختلفة لتنفيذ التدريب الفعال. ويعتمد الاختيار على توافر الموارد ومنصب ووظيفة ووضع المتدربين ومتطلبات السياق الخاصة. وإذا كانت الدورات التدريبية اقتصادية التكلفة والوقت، فيمكن أن تشمل الخيارات الأخرى الزيارات الدراسية وتبادل الأفراد وطاولات حوار مستديرة والتوجيه والتدريب والتنشيط والجمع بين أحد الخبراء وأحد كبار المسؤولين لتقديم التوجيهات والاستشارات داخل العمل. ووضع نظام للإثابة والإعلان عن "أبطال" النوع الاجتماعي من الرجال والنساء يؤدي إلى ميزة مضافة لتقديم نماذج للعاملين الآخرين.

أنظر التقرير الخاص بالتدريب الخاص بالنوع الاجتماعي لأفراد القطاع الأمني

نصائح لتدريب أفراد إدارة الحدود

- عدم تقديم النوع الاجتماعي في خواء بمفرده: فسوف تُفهم مدى علاقته فقط إذا استطاع أفراد خدمة الحدود أن يفهموا كيف سيسهم في تنفيذ مهامهم الموكولة إليهم.
- لتجنب النظر إليها باعتبارها أمراً خاصاً أو غير عادي، بل النظر إليها باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من التدريب، فيتعين إدراج النوع الاجتماعي في محتوى التدريب بأكمله إضافة إلى الفصول الدراسية المتخصصة في المناهج التدريبية.
- يجب أن تكون مواد التدريب ملائمة للسياق المحلي.
- يجب تعديل مواد التدريب تبعاً لمنصب ومهام المجموعة المستهدفة ويتعين أن تشمل على محتوى عملي تعليمي مرتبط بالعمل. على سبيل المثال، تأكد من تحدي المستويات الإدارية للعمل على أساس خطة وسياسة وإجراء متجاوب مع النوع الاجتماعي وتحدي المستويات الإشرافية لحل المشكلات المتعلقة بالنوع الاجتماعي والمستويات التنفيذية لتحديد الممارسات الملائمة المتجاوبة مع النوع الاجتماعي.
- إشراك منظمات المرأة ومنظمات المجتمع المدني الأخرى كمصادر لتقديم رؤى وأمثلة متنوعة للقضايا المحلية ولتخطيط عمليات الإحالة.
- يعزز حضور كبار المسؤولين من الالتزام بموضوع التدريب.
- تقديم دورات تدريبية تنشيطية بصفة دورية والتأكد من مردود وتقييم ومراجعة التدريب.

الإطار رقم ٩ النوع الاجتماعي والتدريب على إدارة الحدود في كوسوفو^{٣٢}

في العام ٢٠٠٦، أدخلت وحدة تدريب شرطة الحدود التابعة لخدمة الشرطة في كوسوفو في مواد دوراتها التدريبية وحدة دراسية تمهيدية مدتها نصف يوم خاصة بالنوع الاجتماعي وإدارة الحدود على مستوى التدريب الأساسي ومستوى تدريب قادة المجموعات والقادة.

- في الوقت الحالي، تم تخصيص نصف يوم لهذا التدريب كجزء من الدورات التدريبية المنعقدة لمدة أسبوعين إلى خمسة أسابيع.
- تم تبني طريق البحث من خلال التدريب لتمكين أفراد خدمة الحدود الربط ما بين النوع الاجتماعي والممارسة اليومية الخاصة بهم بطرح أسئلة على أنفسهم وتعلم الإجابة عليها مثل: ما أهمية النوع الاجتماعي؟ ما هي مميزات استخدام منظور النوع الاجتماعي؟ ما سبب الاهتمام بإدراج النوع الاجتماعي؟ وما هي المميزات التشغيلية؟
- تبدأ جميع المستويات الثلاثة بجلسة تبادل أفكار ومناقشة حول سؤال "ما هو النوع الاجتماعي؟" يعقبها مناقشة حول "مدى أهمية النوع الاجتماعي في إدارة الحدود".

■ يتنوع بعد ذلك محتوى الدورة تبعاً لاحتياجات التصنيف والتنفيذ بناءً على السؤال "كيف يمكن إدراج النوع الاجتماعي في إدارة الحدود؟" ثم التأكيد على الارتباط الفعال والمبادرة وليس الملاحظة السلبية.

يركز التدريب الأساسي على: تحديد المخاطر والتهديدات التي تواجه الرجل والمرأة على الحدود ومدى تشابهها أو اختلافها وعلى المسؤوليات المصاحبة لذلك الملقاة على عاتق شرطة الحدود.

أما تدريب قادة المجموعات فيركز على: المواقف الشائعة من منظور النوع الاجتماعي والمقترحات والطلبات التي يمكن طرحها على مستوى القيادة للمساعدة في حل المشاكل.

بينما يركز التدريب على مستوى القادة على: السياسات والإجراءات والممارسات التي يمكن وضعها للتعامل مع الموضوعات الرئيسية في رزمة الأدوات هذه وهي: الاتجار بالبشر وحماية حقوق الإنسان والمؤسسات الممثلة.

وضع سياسات وممارسات للتوظيف شاملة ومخصصة للمرأة

قد توجد تحديات أمام زيادة توظيف المرأة في جهات إدارة الحدود. إذا كانت جهات تنفيذ القانون تشوبها سمعة العداء والتمييز والتحرش تجاه الضابطات، فلن تتقدم المرأة للعمل فيها. وهناك تحديات محددة أخرى داخل خدمات الحدود وتشمل احتمال التعيين في أماكن نائية منعزلة، وقد يكون ذلك في ظروف غير مواتية صعبة حيث تندر وسائل المواصلات والعمل إلى جانب مجموعة كبيرة من الزملاء من الذكور. وفي العديد من الدول، تعتبر هذه الظروف غير مناسبة لعمل المرأة.

! نصائح لزيادة توظيف المرأة

- مراجعة معايير الاختيار لضمان أنها تعكس المهارات والمعرفة الفعلية التي تتطلبها الوظائف.
- ضمان أن التوصيفات الوظيفية تشمل مجموعة متكاملة من المهارات المطلوبة بما في ذلك المهارات التي تعتبر تقليدياً بأنها خاصة بالإناث مثل القدرة على التواصل مع التشكيلة المتنوعة لأفراد المجتمع المحلي والقدرة على إخماد المواقف العنيفة والتوسط في النزاعات وكذلك القدرة على العمل بشكل متعاون مع الجهات الأخرى ومهارات حل المشاكل.
- وضع مستوى مستهدف لنسبة توظيف المرأة كتحديدها بنسبة ٢٠٪ مثلاً.
- مراجعة مواد التوظيف للتأكد من أنها تظهر صوراً متساوية لكل من المرأة والرجل وتأكيد هذه المساواة في التعامل وتنوع المسؤوليات والمهام.
- تدريب مسؤولي التوظيف على استراتيجيات توظيف المرأة وإشراك الرجل والمرأة (وإن أمكن من جميع المجموعات العرقية والجغرافية والدينية) كمسؤولي توظيف وفي لجان المقابلات.
- ضمان حصول القائمين على المقابلات على تدريب حول تكافؤ الفرص وعدم طرح أسئلة تنطوي على تمييز على

٤-٣ إيجاد مؤسسات أكثر تمثيلاً لإدارة الحدود

تتعرض خدمات الحدود ومؤسسات القطاع الأمني الأخرى لضغوط من أجل توظيف وترقية مرشحين ذوي كفاءة، غير أن استراتيجيات التوظيف التقليدية غالباً ما تتغاضى المرأة باعتبارها متقدم محتمل للوظيفة. وكما أوضحنا في القسم ٣-٣، هناك مزايا عديدة لزيادة توظيف النساء وتثبيتهن وترقيتهن. وتتطلب زيادة مشاركة المرأة اتخاذ خطوات فعلية لكنها ممكنة. على سبيل المثال، عمل اثنان من أقسام الشرطة وهما ألبوكيرك وتاكسون في الولايات المتحدة على زيادة توظيف المرأة بنسبة تتراوح من ١٠ إلى ٢٥٪ ومن ١٠ إلى ٢٩٪ على التوالي وذلك عن طريق تنفيذ استراتيجيات محددة لتوظيف وتثبيت الضابطات.^{٣٣}

عمليات التقييم

لضمان عملية توظيف وتثبيت ممثلة داخل إدارة الحدود، فإن إجراء أنواع مختلفة من التقييم قد يكون نافعاً. ويجب أن تركز عمليات التقييم على مناخ العمل ومعدلات وأنواع حوادث التحرش الجنسي والمعوقات أمام فرص زيادة توظيف المرأة وتثبيتها وترقيتها. يتعين أن تضم عمليات التقييم مجموعة كبيرة من المشاركين مثل الرجل والمرأة من كافة مستويات الخدمة وكذلك مدنيين من المجموعات المحتملة من الموظفين حيث يمكن أن تكون المفاهيم الخارجية لمناخ العمل بالنسبة لأفراد خدمة الحدود عوامل فاعلة وقوية للتوظيف الفعال.

عندما يطلب من العاملين الكشف عن معلومات حساسة تتعلق بهم شخصياً وبزملائهم وبالإدارة، يجب ضمان سرية المعلومات التي يتم جمعها أثناء التقييم. كما يتعين إجراء التقييمات من جانب مؤسسات أو خبراء خارجيين كلما أمكن. ومع ذلك، ينبغي إجراء التقييمات مع التأييد العلني من جانب الإدارة العليا

أنظر التقرير الخاص بعمليات تحديد ومتابعة وتقييم عملية النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح القطاع الأمني

أخرى على الأقل يعمل على تحسين ظروف العمل بالنسبة لها.

- دراسة إنشاء وحدات نسائية أو فرق عمل حيثما أمكن من الناحية الثقافية يكون لها واجبات خاصة مثل التعامل مع فرق الكلاب البوليسية.
- إجراء مقابلات عند الخروج لتحديد أسباب ترك المرأة للخدمة.
- تعتبر السياسات الملائمة للعائلات ضرورية لجذب وإبقاء المرأة المؤهلة والرجل المؤهل لتعزيز كفاءة العمل وتشمل:
- ساعات عمل مرنة متاحة مع خيارات العمل نصف الوقت وتبادل الوقت.
- منح إجازات أمومة وأبوة كافية.
- تقديم زي خاص للأمهات.
- تخصيص عمل خفيف للعاملات الحوامل مع الترقية العادية وزيادة الراتب وسياسات منح المزايا الأخرى.
- تبني سياسة استعادة العمل للمرأة التي ترغب في العودة بعد الولادة.
- تخصيص دور حضانه ومنشآت الرعاية اليومية خارج الموقع.

ترقية العاملات

- تشمل إجراءات ضمان توفير الفرص المتكافئة للرجل والمرأة للترقي في عملهم بخدمات الحدود ما يلي:
- مراجعة معايير الترقى لضمان اشتمالها على مجموعة من المهارات المطلوبة كمهارة حل المشاكل والتعامل مع المجتمع ومنع الجريمة والإحالة إلى الخدمات الاجتماعية.
 - ضمان وضع معايير واضحة وشفافة لتقييم أهداف العمل والأداء القائم على التقييم.
 - تقييم اختبارات الترقى من ناحية التحيز على النوع الاجتماعي.
 - ضمان حصول الرجل والمرأة على فرص متكافئة في الوظائف المرغوبة والتدريب في مجال العمل.
 - في حالة عدم تقدم المرأة لفرص الترقية، يتم إجراء دراسة لتبين السبب وتنفيذ إجراءات للتغلب على المعوقات التي يتم تحديدها.

أساس الجنس (كسؤال "هل تخططين لإنجاب طفل؟" مثلاً).

- إطلاق حملة معلومات عامة تعمل على تشجيع المرأة للتقدم للوظائف وتغيير أية مواقف اجتماعية سلبية تجاه مشاركة المرأة في العمل في خدمات الحدود.
- دراسة وضع ترتيبات جديدة للتوظيف والانتشار مثل إنشاء وحدات كل قوامها من النساء وتشكيل فرق عمل تضم الزوج والزوجة أو الأخ والأخت في المجتمعات التي يحتمل أن تكون هذه الطريقة هي الأفضل قبولاً لدى المرأة للانخراط في إدارة الحدود.
- تقديم دورات تدريبية قبل الاختيار لمساعدة المجموعات الأقل تمثيلاً للوفاء بالمتطلبات (مثل التدريبات البدنية الخاصة بالمرأة والتدريبات على القيادة).
- تخصيص موارد متابعة وتقييم تأثير زيادة توظيف المزيد من النساء في أدوار إدارة الحدود.

تثبيت العاملات في العمل

من أحد أسباب التحيز ضد عمل المرأة ضمن أفراد خدمة الحدود هي عملية التثبيت في العمل حيث تثار ادعاءات بأن المرأة لن يكون لها التزام الرجل فهي غالباً ما تترك العمل لرعاية الأسرة والأطفال. ومع ذلك، يشير واقع سوق العمل بأن كلا من المرأة والرجل بحاجة إلى الحفاظ على العمل، وإذا قدم أرباب العمل حوافز للتثبيت والسياسات الملائمة فهذا في صالحهم وصالح العاملين. وينتج عن فقدان العمالة تكاليف باهظة تشمل فقدان الخبرة والذاكرة المؤسسية والاستمرارية وروح الفريق والمهارات المتخصصة.

! نصائح لزيادة تثبيت المرأة في العمل

- ضمان المساواة في الراتب والمزايا والمعاشات والمكافآت غير المدرجة في الرواتب للمرأة.
- ضمان عمل المرأة في مناصب قابلة للحصول على الترقية وليس إبعادها فقط إلى وظائف من المستوى المبتدئ ومدنية المكانة والراتب.
- وضع أهداف محددة للتثبيت.
- وضع برامج واتحادات متابعة للعاملات (أنظر الإطار رقم ١٠).
- ضمان وجود المنشآت والتجهيزات الملائمة للمرأة بما في ذلك حمامات وغرف تبديل ملابس منفصلة والزي الرسمي الملائم.
- ضمان حصول المرأة على مهارات قيادة جميع وسائل النقل المتاحة في خدمة الحدود.
- وضع ترتيبات للانتشار تضمن تواجد المرأة مع امرأة

الإطار رقم ١١ مراقبة المجتمع المدني على الحدود الأمريكية المكسيكية^{٣٥}

وضعت شبكة الإجراءات الحدودية Border Action Network بالاشتراك مع منظمات المجتمع المحلي في الولايات المتاخمة للحدود مع الولايات المتحدة مجموعة "الخطوط الإرشادية لسياسات وممارسات التنفيذ البديلة على الحدود"، وتتناول هذه الخطوط الإرشادية قضايا المساءلة والرقابة وتشمل العناصر التالية: العمليات الحدودية والتكنولوجيا والبنى التحتية ومنافذ الدخول وتخفيف موارد تنفيذ القانون وتزويد الحدود بالأسلحة وأمن المجتمع والاحتجاز والترحيل.

في حزيران / يونيو عام ٢٠٠٦، قدمت الشبكة تقرير متابعة إلى لجنة حقوق الإنسان توثق فيه انتهاك حقوق الإنسان والحقوق المدنية في منطقة الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك. كما قدمت شكاوى إلى لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان.

أنظر أداة المجتمع المدني على النوع الاجتماعي وإصلاح القطاع الأمني

١١ نصائح لزيادة رقابة المجتمع المدني المتجاوبة مع النوع الاجتماعي

- ضمان أن منظمات المجتمع المدني تتوافر لها فرص زيارة مجموعة من المواقع الحدودية للتعرف على الأحوال والملابسات والمهام.
- توفير التدريب لتلك المنظمات بما فيها منظمات المرأة على ممارسات إدارة الحدود.
- العمل معها لجمع البيانات بشأن العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي وإجراء تقييمات مبنية على أساس النوع الاجتماعي لحرس الحدود وخدمات الجمارك والهجرة.
- العمل مع منظمات المجتمع المدني للترويج وجعل إجراءات تقديم الشكاوى سهلة البلوغ.

الإطار رقم ١٠ الشبكة الأوروبية للشرطيات^{٣٤}

الشبكة الأوروبية للشرطيات (European Network of Policewomen) هي منظمة إقليمية لضابطات تنفيذ القانون، تحاول المنظمة جاهدة العمل المشترك مع نظيراتها من مؤسسات تنفيذ القانون في الدول الأعضاء لتسهيل إجراء التغييرات الإيجابية فيما يتعلق بإدراج النوع الاجتماعي وإدارة التنوع وتعزيز وضع المرأة. الأهداف الأساسية للشبكة:

- زيادة الوعي بالقضايا التي تؤثر على المرأة وتفهمها داخل خدمات الشرطة في أوروبا.
- تسهيل عقد المناقشات التي تهم كل من الضباط والضابطات والمشاركة فيها.
- تحفيز المساهمة تجاه التمثيل المتكافئ للرجل والمرأة على جميع المستويات داخل مؤسسات الشرطة.
- تبادل المعلومات بشأن أفضل الممارسات داخل مؤسسات تنفيذ القانون وبشأن القضايا الراهنة والمقاربات الجديدة والمبادرات والمقاييس.
- العمل كمركز خبرة أوروبي لتحفيز وتدعيم التعاون بين مختلف مؤسسات الشرطة والشبكات ذات الصلة بشأن إدراج النوع الاجتماعي وإدارة التنوع وقضايا المساواة.

٤-٤ دعم رقابة المجتمع المدني

تمت مناقشة مزايا التعاون مع منظمات المجتمع المدني بما فيها منظمات المرأة في القسم ٣-٤ وفيما يتعلق بالاتجار بالبشر في القسم ٤-١.

يمكن أن يكون تعزيز رقابة المجتمع المدني على إدارة الحدود عاملاً بالغ الأهمية كجزء من عمليات الإصلاح التي تضمن المساءلة وبناء الثقة العامة في خدمات الحدود. تشمل رقابة المجتمع المدني التي قد توفر فرصة للمجتمع المدني في المساهمة لجان مراجعة الحدود المستقلة ولجان حقوق الإنسان ومحققى الشكاوى. كما يمكن أن يساعد إعداد تقارير متابعة لتقديمها إلى منظمات حقوق الإنسان في إثارة قضايا حقوق الإنسان على الحدود في المحافل الدولية والحوار المفتوح بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني. ومما يعزز الرقابة على خدمات الحدود هو توفير التمثيل المتكافئ للرجل والمرأة في مؤسسات الرقابة ومشاركة منظمات المرأة وإدراج قضايا النوع الاجتماعي مثل الاتجار بالبشر والعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي.

٥ إدراج قضايا النوع الاجتماعي في إجراءات إدارة الحدود في سياقات محددة

١-٥ الدول في مراحل ما بعد النزاع

في أوقات النزاع المسلح أو النزاعات فيما بين الدول، يمكن أن تصبح الحدود مناطق عسكرية مشحونة بالنزاعات إلى أقصى حدّ ومواقع للعنف وانتهاكات حقوق الإنسان والتركيز الشديد على تحركات القطاع العريض من السكان. وقد تضم قوات الشرطة وإدارة الحدود ما قبل النزاع مجندين على قدر ضئيل من التدريب أو قوات شبه عسكرية شديدة التسليح تكون الأولوية بالنسبة لهم هي الدفاع وليس سلامة وتأمين الجماهير. أما في سياقات ما بعد النزاع، فيحتمل أن تتسم مؤسسات القطاع الأمني بما فيها خدمات الحدود بالارتباك، وغالباً ما يترك أفراد القطاع الأمني مناصبهم خوفاً من العقاب أو الهرب إلى المنفى أو يفرون كلاجئين أو ينضمون إلى الميليشيات المسلحة، ومن الشائع أن تتكون خدمات الحدود من الذكور فقط.

لذا تعتبر عملية إصلاح إدارة الحدود في مرحلة ما بعد النزاع أمراً غاية في الحساسية بسبب النزاعات على الحدود والسيطرة عليها من جانب الجماعات المحلية المسلحة. وفي العديد من الحالات، يتعين بناء أنظمة إدارة الحدود من البداية. ومن الأولويات الأساسية الملحة لإصلاح إدارة الحدود وهو نزع الأسلحة وإزالة الألغام من الحدود والتهريب غير المشروع للأسلحة وكذلك ضمان حماية اللاجئين والمشردين.^{٣٦}

ويشيع في أوقات الحروب عبور الحدود غير المؤمنة بشكل غير مشروع، ولكن بالنسبة للمحاربين - الذين يتم التعرف عليهم بأنهم من يحملون السلاح - فقد يسمح لهم بالعودة لبلادهم الأصلية بغض النظر عن وضعهم في الدولة المضيفة كجزء من برنامج نزع الأسلحة والتسريح وإعادة الإدماج. وفي المقابل، يتم استبعاد المرأة من هذه البرامج وتكون في أمس الحاجة إلى حماية حقوق الإنسان من جانب سلطات الحدود وضمان استخراج وثائق السفر اللازمة مع الإجراءات التعاونية لمنظمات المرأة المحلية لتقديم المساعدة لها.

وغالباً ما تصاحب زيادة مستويات الدعارة والاتجار بالبشر بيئات ما بعد النزاعات المسلحة. ومع ذلك، تتميز بيئات ما بعد النزاع بزيادة في أدوار النوع الاجتماعي ويرجع ذلك في جزء منه إلى زيادة أعداد النساء المعيلات والمقاتلات القدامى في خضم عمليات الإصلاح المستمرة بما يفسح المجال لتغييرات في التشريعات والسياسة والأفراد.

تشمل بعض التحديات التي تواجه إدراج النوع الاجتماعي في عملية إصلاح إدارة الحدود في مرحلة ما بعد النزاع ما يلي:

- تظل مناطق الحدود عادة مشحونة بالنزاعات وربما مناطق معادية لفترات طويلة بعد النزاع وقد تعتبر "خطيرة للغاية" بالنسبة لعمل المرأة فيها.
- تكون الحدود غير آمنة بسبب تواجد أعداد كبيرة من المشردين مع من يصاحبونهم من المهاجمين وقطاع الطرق والمتاجرين بالبشر.
- تزداد حدة العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي ضد النساء والفتيات عند وجود نقص الرقابة وحصانة.
- تكون الأولوية غالباً لإصلاح الشرطة بينما يتم إرجاء إصلاح الشرطة المتخصصة بما فيها حرس الحدود.
- تتبخر الجهود المبدئية لإشراك المرأة في القوات الأمنية ويفتر عزمها بمجرد عودة الحياة إلى "طبيعتها" و/أو تراجع الضغوط الدولية للتمثيل المتكافئ.

الإطار رقم ١٢ التوظيف في جهاز شرطة الحدود في كوسوفو

في أعقاب الحرب في كوسوفو، بذلت جهود كبيرة لتوظيف المرأة كمجنندات في البرامج الأساسية الجديدة للشرطة. وكما هو الحال في سياق ما بعد النزاع، اختفى العديد من ضباط الشرطة السابقين أو تم قتلهم وآخرون تورطوا في أعمال تمييزية وانتهاكات.

وكانت الحاجة ملحة في نشر أفراد الشرطة في الشوارع بأسرع ما يمكن. وكان لزم عمل تحريات عن الذين تقدموا للعمل وفي أغلب الأحيان يثبت أنه من الصعب القيام بها بسبب فقدان أو تلف سجلات العمالة ووثائق تحديد الهوية. وكانت الدورات التدريبية المبدئية عبارة عن دورات أساسية لمدة ستة أسابيع يعقبها مهمات عملية للشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة وتدريب ميدانية لخدمات لشرطة.

وقد تم تعيين عدد من أفراد جيش تحرير كوسوفو المسرحين ومعظمهم من الرجال، ولكن كانت هناك أيضاً نساء مدنيات. وقد شهدت الدورات في الأعوام الأولى تخريج ٣٣٪ من النساء. ومن ثم تضاءلت هذه النسبة، فلم يحب الجميع هذا العمل وبعض النساء تركن العمل بمجرد تكوين أسرة ووجدت الأخريات عمل أفضل في مكان آخر. واليوم اقتربت نسبة النساء في شرطة كوسوفو من ١٤٪.

تشكلت شرطة حدود كوسوفو في وقت لاحق. وتتميز الحدود في ظل هذه النزاعات، وخاصة في دول البلقان مع بقاء الوضع من دون حل، بالحساسية السياسية.

٥-٢ الدول الانتقالية

تتضمن المرحلة الانتقالية في هذا السياق عادةً الانتقال من نظام سياسي / اقتصادي إلى آخر، وغالباً من نظام حكم الفردي المركزي إلى نظام أكثر ديمقراطية ونظام السوق الحر. وفي دول أوروبا الوسطى والشرقية يكون الانتقال من النظام الاشتراكي إلى نظام رأسمالي ليبرالي جديد كما هو الحال في وسط آسيا (أنظر الإطار رقم ١٣). وفي هذا السياق كان للشرطة تاريخ من الارتباط الوثيق مع القادة السياسيين ومؤسسات الدولة وكان لها وظيفة سياسية أساسية. وهذا يعني الرقابة المحكمة على الحدود والسياسات القمعية للسيطرة على المواطنين والتركيز على التصدي للتأثيرات الخارجية. كما كانت هناك قيود مشددة على حركة تدفق التجارة الخارجية وتحركات الأفراد. وفي دول مثل المجر، كان الجيش يقوم بمهام حماية حدود الدولة والسيطرة على حركة عبور الحدود. وفي بعض الفترات كانت هناك أجزاء من الحدود مزروعة بالألغام ومحاطة بالأسلاك والأسوار المكهربة. ٣٧ وتم إنشاء " مناطق محظورة " شاسعة حيث كان الدخول إليها مقصور على مرافقة الشرطة أو بموجب تصريح خاص.

وفي العديد من الحالات، ومع التحول إلى الديمقراطية واقتصاديات السوق الحر، عانت المرأة في شرق أوروبا ودول القوقاز ووسط آسيا من فقدان عملها والعمل بوظائف برواتب متدنية في القطاعات الرسمية وغير الرسمية ونقص كبير في الرعاية الاجتماعية حيث تدهورت الخدمات الصحية وزادت معدلات الفقر بنسبة كبيرة بالتزامن مع انتعاش الدور التقليدي للمرأة كمقدمة للرعاية وتدبير شؤون المنزل.

تشمل بعض التحديات التي تواجه إدراج النوع الاجتماعي في إصلاح إدارة الحدود في الدول الانتقالية ما يلي.

- خشية أنظمة الحدود الكبرى المنقلة من فقد السلطة والنفوذ.
- تحد عمليات إزالة الألغام غير الكافية في المناطق الحدودية من قيام كل من الرجل والمرأة بالأنشطة الأسرية والاجتماعية.
- المغالاة في تقدير قدرات خدمات الحدود الجديدة في تنظيم الهجرة والجمارك بما يؤثر بالسلب على المهاجرين.
- تزايد الضغوط على أفراد الحدود من جانب جماعات الجريمة المنظمة لتقديم بعض التنازلات والممارسات غير القانونية.
- تكون الدول الانتقالية غالباً مصدراً للتجار بالبشر.
- يحتمل أن تعامل المرأة باعتبارها " شخص غريب " في خدمات الحدود.

وفي بادئ الأمر، كان التدريب يقدم من جانب الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة لخدمات الحدود. وفي عام ٢٠٠٦، قدمت الوكالة الأوروبية لإعادة الإعمار تمويلاً لمشروع مدته عام ينفذه المركز الدولي لتنمية سياسة الهجرة لتطوير وحدة تدريب شرطة الحدود. وقد شمل ذلك الإجراءات العملية القياسية للوحدة واختيار ثمانية مدربين وتقديم دورة مخصصة لتدريب المدربين. وكان الهدف الرئيسي من المشروع هو تطوير ثلاث دورات تدريبية متخصصة تقدم للمستوى الأساسي وقادة المجموعات والقادة.

ولم يكن للمرأة وجود داخل وحدة تدريب شرطة الحدود على الرغم من وجود التزامات بإشراكها من جانب الإدارة العليا لخدمة شرطة الحدود والجهود التي بذلها المركز. ومع ذلك، تمثل المرأة ٢٦٪ من ضباط التدريب الميداني العاملين في مناطق الحدود واللاتي يتوقع أن يقدمن تدريبات داخل العمل في المستقبل. وقد فشلت الجهود في إقناع النساء بالانضمام إلى الوحدة وكان من بين الأسباب التي ذكرتها أنهن سعيدات بعملهن الحالي في الموقع أو أن أسرهن لن تسمح لهن بالعمل بعيداً عن المنزل أو أنهن تزوجن وأن أزواجهن يريدن أن تعملن في مكان قريب من المنزل.

في كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٧، كان عدد النساء ٧٦ امرأة من إجمالي ١,٠٠٩ من شرطة الحدود ويرأس الخدمة امرأة برتبة لواء.

٨ الفرص / النصائح

- قد تسهم عمليات الإصلاح الملزمة في اتفاقيات السلام أو التي تتعهد بها بعثات حفظ السلام والاهتمام الدولي في توفير الموارد لإصلاح إدارة الحدود. وقد ترغب الأطراف الدولية على وجه الخصوص في دعم إجراءات لإدماج قضايا النوع الاجتماعي وزيادة توظيف المرأة في إصلاح إدارة الحدود.
- يمكن أن يقدم مستشارو النوع الاجتماعي في المنظمات الدولية ومؤسسات الدولة الدعم لمبادرات إدراج النوع الاجتماعي في إدارة الحدود.
- يوفر تأسيس نظام إدارة الحدود من البداية فرصة لتحديد أهداف توظيف المرأة وإدراج قضايا النوع الاجتماعي في وضع السياسة والبروتوكول والبرامج العملية والتدريب (أنظر الإطار رقم ١٢).
- قد تعمل أدوار النوع الاجتماعي المتغيرة والمؤسسات الاجتماعية على تسهيل توظيف المرأة وقد تكتسب المرأة المهارات القيادية والتنظيمية خلال فترة النزاع.

مؤسسات القطاع الأمني والتي قد تشكل أساساً ينطلق منه زيادة توظيف المرأة في خدمات إدارة الحدود.

٥-٣ الدول النامية

" يتميز المشهد على الحدود بين [نيجيريا وبنين] دائماً بالفوضى والعداء والعدوانية ويدل على مستوى مرتفع من انعدام الأمن " ٤٠

في الدول النامية، يعتبر نقص الموارد المخصصة لإصلاح إدارة الحدود مشكلة بالغة الخطورة. فنقص التمويل ينتج عنه عدم كفاية أعداد أفراد خدمة الحدود ونقص التجهيزات وتدني مستوى التدريب، ما يسهم بوجود بيئة يستشري فيها الفساد بين مسؤولي الحدود وطلب أموال غير مشروعة مقابل المرور الآمن للأفراد والبضائع بسبب غياب الرواتب والمميزات الأخرى. تسمح الحدود التي يقل فيها تواجد الشرطة مع ضعف الرقابة بالتواطؤ بين مسؤولي الحدود والمجرمين والاتفاقيات غير القانونية الأخرى. وفي بعض الحالات، يظل المجرمون على قمة التقدم التكنولوجي ولديهم الإمكانيات المختبرة للنقل المرن والموارد المالية " لرشوة " حرس الحدود.

قد تؤدي البيئة التحتية الأقل تطوراً لوسائل المواصلات إلى صفوف طويلة أمام نقاط الحدود التي هي طريق السفر الأساسي وبخاصة للتجار. ويدعم الابتزاز وفترات الانتظار الطويلة من مخاوف حدوث سرقات وتهديدات لسلامة البضائع والأفراد. والأشخاص الذين يعملون كسائقي مسافات طويلة والحاملين مبالغ طائلة من النقود لدفع الرشاوى و«الرسوم» غير القانونية هم الأكثر عرضة للسرقة. وتمثل البطالة تحدياً كبيراً في المجتمعات النامية ذات الاقتصاد الضعيف بما يؤدي إلى تزايد أعداد العابرين للحدود سعياً للتعليم والعمل وبحثاً عن فرص معيشية أفضل في أي مكان.

أشارت النساء، اللواتي شملتهن الدراسة التي أجرتها منظمة كلين (CLEEN) في غرب أفريقيا عام ٢٠٠٧، والآتيات من الدول الثلاث (بنين وغانا ونيجيريا) بشكل مماثل، إلى أنهن عانين تجارب سلبية على يد عملاء تنفيذ القانون أكثر من الرجال. وكانت النساء اللواتي يمثلن ٣٨٪ من إجمالي من شملتهن الدراسة - وهي الشريحة الأكبر من مجموعة الدراسة - هن من التاجرات أو العاملات في مجال التسويق وهو ما يعتبر إشارة أخرى إلى تزايد حركة النساء ومدى أهميتها في الاقتصاد المحلي.^{٤١}

لا تتوفر الإحصائيات في معظم الحالات ولكن يعتقد أن نسبة المرأة العاملة في خدمات الحدود في الدول النامية تتراوح من القليلة إلى المعدومة.

تشمل بعض التحديات التي تواجه إدراج النوع الاجتماعي في عملية إصلاح إدارة الحدود في الدول النامية ما يلي:

■ قد يؤدي نقص الموارد الحكومية وضعف الرقابة إلى ارتفاع معدل الفساد وضعف المساءلة فيما يتعلق

الإطار رقم ١٣ إصلاح إدارة الحدود في وسط آسيا

عندما نالت جمهوريات وسط آسيا استقلالها، اكتسبت الحدود التي ما لبثت أن تحولت إلى حدود دولية أهمية كبيرة. وأصبحت الروابط الصناعية ووسائل المواصلات القديمة بالشلل. وكان يعني التحكم في الحدود بمثابة تحكم في الموارد وتحسين الأوضاع الاستراتيجية. كما تم الآن عزل المجموعات العرقية التي كانت تتمتع بحرية التواصل مع الأصدقاء والعائلة بمجرد عبور الحدود ويواجهون متطلبات التأشيرة والصعوبات الأخرى التي تواجههم عند العبور.^{٣٨}

وقد واجهت الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية السابقة الخمس في وسط آسيا تطوير القدرات لإدارة الحدود الجديدة وخاصة التي تربطها مع أفغانستان والصين وإيران. وقد تطلب تحسين حركة التجارة والتراخيص في المنطقة ومتطلبات التعامل مع الجريمة العابرة للحدود، كالهجرة السرية وغسل الأموال والإتجار بالمخدرات وتهريب الأسلحة والإرهاب، مساعدة وتعاون دوليين.

ويلعب الاتحاد الأوروبي دوراً هاماً في التمويل من خلال مشروع الحدود بوجه إنساني.^{٣٩} وتمثل الأهداف الرئيسية للمشروع في ضمان الاستقرار والأمن الإقليمي والقضاء على الفقر وتطوير التعاون الإقليمي الوثيق مع الاتحاد الأوروبي. وكانت المخاوف من توسع الاتجار في المخدرات في المنطقة هي الدافع السياسي من وراء المشروع. وقد قدم الاتحاد الأوروبي طرق متكاملة لإدارة الحدود للتركيز على التجارة المشروعة وحركة التراخيص مع تكثيف الإجراءات الأمنية باستخدام " النوافذ الموحدة " للتحقق من وثائق السفر والمركبات. وتم تدريب أفراد خدمة الحدود للتحول من الحرس العسكري ذي النمط السوفييتي الرابض على مسافات ثابتة إلى قوة متنقلة واحترافية تعمل ما بين الجهات المختلفة مع المهارات اللازمة للتواصل والمعلومات.

! الفرص / النصائح

- يمكن أن تكون مبادرة إصلاح إدارة الحدود المصاحبة لأغراض الانضمام لحلف الناتو أو الاتحاد الأوروبي نقطة انطلاق لإدراج قضايا النوع الاجتماعي وزيادة تمثيل المرأة.
- يمكن أن يعهد بتقديم خدمات جديدة مثل فرق الكلاب البوليسية التي تتطلب طرق وتدرجات جديدة إلى فرق قوامها من النساء أو فرق مشتركة.
- في بعض الدول الانتقالية، يشمل ميراث ما بعد الاتحاد السوفييتي مشاركة أكثر مساواة للمرأة والرجل في

الذين يضطرون إلى التعامل معهم عند النقاط الحدودية. وفي أعقاب الانتقادات بالتصنيف العنصري، يظل هناك تحدياً أمام إنشاء توازن ملائم بين الحاجة إلى التمتع الإيجابي والكشف عن أفراد الجماعات المتطرفة أو الإرهابية أو الإجرامية وبين ضمان احترام الحريات المدنية وحقوق الإنسان.

يؤدي الفساد والاستعمال المفرط للقوة وفصائح التحرش الجنسي إلى زيادة التكلفة المالية والإضرار بسمعة جهات تنفيذ القانون في العديد من الدول المتقدمة. ففي كندا على سبيل المثال، أسهم سوء التعامل مع إحدى القضايا الخاصة بأحد المشتبه بهم بتهمة الإرهاب وترحيله فيما بعد من الولايات المتحدة وتعذيبه في سوريا في دخول الشرطة الاتحادية في دوامة ارتباك شديدة وأثار القلق العام حول الأمن الشخصي وتبادل المعلومات بين شرطة الحدود وجهات الشرطة الأخرى.^{٤٢}

أدت العولمة إلى زيادة تنوع حركة الأفراد والانجذاب نحو الهجرة بطريقة شرعية أو بطرق أخرى من جانب من يعيشون في الفقر. كما تتزايد هجرة المرأة إلى الدول المتقدمة بحثاً عن العمل لإعالة الأسرة. كما لا تزال سياسات الهجرة وطرق تنفيذها تشكل صعوبة لخدمات الحدود وهي في أغلب الأحيان قضايا مثيرة للجدل. والمسائل المتعلقة بالاحتجاز القانوني وحقوق اللاجئين وطالبي اللجوء السياسي والمهاجرين والتحكم في تجارة المخدرات العابرة للحدود والأسلحة والأفراد تثير مخاوفاً كبيرة (أنظر الإطار رقم ١٤).

بانتهاكات حقوق الإنسان من جانب أفراد إدارة الحدود.

■ قد يتم تفضيل توظيف أعداد كبيرة الرجال واستبعاد النساء تماماً.

■ يمكن أن يحول عدم احترام القانون والعنف والجريمة في المناطق الحدودية أو بالقرب منها دون رغبة المرأة في العمل في تلك المناطق.

■ آثار الفقر ومتطلبات معيشة الأسرة أعباء تؤدي إلى جعل المتطلبات التعليمية بعيدة عن متناول العديد من النساء.

■ غياب تشريع يضمن المساواة بين الجنسين.

١٤ الفرص / النصائح

■ يمكن أن تشكل مبادرات التنمية التي تركز على المجتمعات الحدودية أو إدارة الحدود نقطة انطلاق لزيادة إدراج النوع الاجتماعي وتوظيف المرأة.

■ يمكن الاستفادة من زيادة أعداد المسافرين سواء كن تجارات أو مهاجرات وتوسع الاتجار بالنساء والفتيات كفرص سانحة لتوظيف العاملات وتثبيتهن.

٤-٥ الدول المتقدمة

في الدول النامية، ركزت إدارة الحدود في الأعوام الأخيرة على أن تكون أكثر تمثيلاً للمجتمعات التي تخدمها والأفراد

الإطار رقم ١٤ اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية

يتمثل الهدف الرئيسي لاتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية - وهي اتفاقية تجارة بين كندا والمكسيك والولايات المتحدة - في تسهيل حركة البضائع ورأس المال والخدمات وليس الأفراد. ويصل نسبة التجارة اليومية بين الولايات المتحدة وكندا إلى ١,٢ مليار دولار مقارنة بـ ٧,٣ مليون دولار بين الولايات المتحدة والمكسيك. وقد اختلفت عمليات الإصلاح على هاتين المنطقتين الحدوديتين اختلافاً كبيراً.

بالنسبة للولايات المتحدة، فقد حازت تجارة المخدرات غير المشروعة والأسلحة والمهاجرين على التركيز الأكبر من علاقتها مع المكسيك. وتتميز المنطقة الحدودية بينهما بتواجد أعداد غفيرة من حرس الحدود ووفرة الأسلحة.

وفي المقابل، فد اتفقت الولايات المتحدة وكندا على طريقة "الحدود الذكية" التي اشتملت على عملية الموافقة المسبقة للحركة التجارية (FAST) ونظام خاص بالأفراد للموافقة المسبقة على العبور (NEXUS) مما أدى إلى إنهاء إجراءات الحركة التجارية بطريقة سلسلة ومنسقة. كما أدى إنشاء مجموعات العمل فيما بين الوكالات وفرق المهام والموقع المجمع لخدمات الجمارك والهجرة وتنسيق الوثائق وتجريب مشاريع كشف الهوية متساوية القياسات (مسح بصمة العين وبصمات الأصابع) إلى تسريع وتيسير حركة المسافرين. وفي داخل الولايات المتحدة، لا تزال الاختصاصات المتداخلة بين الهيئات المختصة المتعددة مثيرة للجدل. أما في كندا، فقد تم إنشاء وزارة للسلامة العامة مسؤولة عن خدمات الجمارك والحدود عام ٢٠٠٢.

لا تزال إدارة الحدود الأمريكية الكندية - وهي الحدود الأطول في العالم حيث يبلغ طولها ٨,٨٥٠ كيلومتراً مع ١٣٢ منفذ للدخول غير مترابطة نسبياً، بينما تظل الحدود الأمريكية المكسيكية التي يبلغ عدد المنافذ فيها ٢٥ منفذ مكبلة بالخوف من الجريمة والعنف.

تشمل بعض التحديات التي تواجه إدراج النوع الاجتماعي في عملية إصلاح إدارة الحدود في الدول المتقدمة ما يلي:

- مراكز القوى وقيم ومناهج إصلاح القطاع الأمني التي تؤكد على التسليح على حساب الأمن الإنساني.
- الانهماك السياسي في الإرهاب ومخاوف من تقويض المهاجرين لحقوق الإنسان على الحدود وخاصة فيما يتعلق بالتصنيف العنصري وحقوق المهاجرين من العمال.
- المتطلبات الملحة داخل إدارة الحدود فيما يتعلق بالتكنولوجيا المتقدمة والمراقبة وأدوات التحقيق وتنويع الموارد من المبادرات المتجاوبة مع النوع الاجتماعي.
- النفور من الإجراء التصحيحي/الحصص في الدول التي ترى أن مشاكل النوع الاجتماعي قد تم حلها أو أنها مجال لا يتعين على الحكومة التدخل فيه.

! الفرص / النصائح

- التركيز على القيم والمهارات الموجهة للخدمة العامة يرتبط تقليدياً بالمرأة.
- الضغط العام من أجل إدراج النوع الاجتماعي والتنوع العنصري والعرق في جهات تنفيذ القانون يولد عزماً على التعامل مع قضايا النوع الاجتماعي.
- وجود بنية قانونية لضمان الحقوق المتساوية في العمل لكل من المرأة والرجل يمكن أن يعزز المشاركة الكاملة المتساوية لكل منهما في خدمات الحدود.
- وضع وتنفيذ تدريبات خاصة " بالحساسية الثقافية " كجزء من التدريب التقليدي لإدارة الحدود لضمان حماية حقوق الإنسان للرجل والمرأة.

٦ التوصيات الأساسية

المجتمع الدولي

١. الدعوة إلى إشراك المرأة وخبراء في النوع الاجتماعي وممثلي منظمات المرأة في تحديد ووضع وتنفيذ ومراقبة وتقييم ومتابعة عمليات إصلاح إدارة الحدود.
٢. تعزيز إدراج قضايا النوع الاجتماعي وزيادة توظيف المرأة وتثبيتها وترقيتها في جميع عمليات إصلاح إدارة الحدود.
٣. وضع برامج لبناء وتعزيز قدرات منظمات المرأة ومنظمات المجتمع المدني الأخرى للرقابة الفاعلة على خدمات حرس الحدود والجمارك والهجرة.

الحكومات

٤. مراجعة وتدقيق سياسات إدارة الحدود وبروتوكولاتها وإجراءاتها لدمج قضايا النوع الاجتماعي وضمان سياسات خدمتية موجهة.
٥. خلق وتنفيذ مدونات السلوك التي تتعامل بشكل واضح مع التحرش الجنسي والعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي.
٦. ضمان أن تشمل عمليات الإصلاح التشاركية وجهات إدارة الحدود ما يلي:
 - أ. إشراك خبراء النوع الاجتماعي ومنظمات المرأة ومنظمات المجتمع المدني الأخرى والمجتمعات الحدودية بشكل فعال.
 - ب. التشاور مع المرأة العاملة في خدمات الحدود والخدمات الأمنية الأخرى.
 - ج. الالتزام بزيادة الوعي العام بشأن إجراءات الحدود وحقوق الإنسان.
٧. إنشاء آليات مؤسسية لضمان إدماج قضايا النوع الاجتماعي تشمل ما يلي:
 - أ. وضع نظام مركزي خاص بالنوع الاجتماعي لمتابعة وتعزيز تقدم سياسات المساواة بين الجنسين.
 - ب. عقد منتدى خاص بالنوع الاجتماعي داخل الخدمة لتنفيذ السياسات وضمان تخصيص بنود في الميزانية ولتكون وسيلة للمرأة لطرح آرائها.
٨. تنفيذ وتقييم التدريب الخاص بالنوع الاجتماعي لأفراد إدارة الحدود يشمل:
 - أ. إدخال تدريبات على استراتيجيات أوسع لإدماج النوع الاجتماعي.

ب. التركيز على قانون حقوق الإنسان الدولية والمحلية وخاصة فيما يتعلق بالعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي والاتجار بالبشر.

ج. إجراء عمليات تقييم وقياس المردود بما في ذلك المؤشرات الحساسة للنوع الاجتماعي وإدخالها في التدريب ومستويات إدارة المشروع، يعقبها عمليات لتحليل الثغرات والمراجعات ودراسات قياس رضا العميل وغيرها لجمع النتائج وعمل الإجراءات التصحيحية والتحسينات.

٩. زيادة توظيف المرأة وتثبيتها وترقيتها:

- أ. وضع أهداف استراتيجية للتوظيف والتثبيت.
- ب. إطلاق حملات خاصة بالتوظيف.

ج. وضع برامج لمتابعة ومساعدة العاملات الجدد.

د. إنشاء اتحادات للعاملات.

هـ. دراسة إنشاء ترتيبات جديدة للانتشار كإنشاء وحدات نسائية خالصة.

و. تعيين المرأة المؤهلة في الوظائف العليا.

١٠. وضع وتنفيذ مبادرات محددة للقضاء على الاتجار بالبشر تشمل:

أ. آليات التعاون الإقليمية.

ب. المشاركة في آليات الإحالة المحلية.

ج. تنظيم جمع البيانات.

د. تشكيل مجموعات فيما بين الوزارات تكون عليها مسؤولية الحفاظ على معلومات ذات دلالات واضحة ومحدثة بشأن المبادرات الحكومية للقضاء على الاتجار بالبشر.

هـ. ضمان التمثيل المتكافئ للرجل والمرأة في جميع الجهات وإشراك أعضاء لديهم خبرة بالنوع الاجتماعي.

المقالات والتقارير

مواقع إلكترونية مفيدة

World Health Organisation, *WHO Ethical and Safety Recommendations for Interviewing Trafficked Women*, 2003.
<http://www.who.int/gender/documents/en/final%20recommendations%2023%20oct.pdf>

Danish Red Cross, *Good Practices in Responses to Human Trafficking: Cooperation between Civil Society and Law Enforcement in Europe*, 2005.
http://drk2.inforce.dk/graphics/English/Trafficking/reference_rc/1088_drk_human_manual_web%20%282%29.pdf

D'Cunha, J., UNIFEM, *Mainstreaming Gender and Rights into the Police and Criminal Justice Systems: UNIFEM Interventions*, 2002.
<http://www.aic.gov.au/conferences/policewomen3/lloyd.pdf>

Caparini, M. and Marenin, O., DCAF, *Borders and Security Governance: Managing Borders in a Globalised World*, 2006.
<http://se2.dcaf.ch/serviceengine/FileContent?serviceID=DCAF&fileid=C456E62F-E7AF-A552-4160-B841A360F994&lng=en>

UNICEF, *Trafficking in Human Beings, Especially Women and Children, in Africa*, 2003.
<http://www.unicef-icdc.org/publications/pdf/trafficking-gb2ed-2005.pdf>

Amnesty International - <http://www.amnesty.org>

CLEEN Foundation - <http://www.cleen.org>

Coalition Against Trafficking in Women - <http://www.catwinternational.org>

Human Rights Watch - <http://humanrightswatch.org>

No Border Network - <http://www.noborder.org>

United Nations Development Fund for Women - <http://www.unifem.org>

أدلة وكتيبات عملية

International Centre for Migration Policy Development, *Regional Best Practice Guidelines for the Development and Implementation of a Comprehensive National Anti-trafficking Response*, 2005.
<http://www.stopech.sacp.government.bg/file.php?fid=160>

International Organization for Migration, *Resource Book for Law Enforcement Officers on Good Practices in Combating Child Trafficking*, 2006.
http://www.ch.iom.int/fileadmin/media/pdf/publikationen/resource_book.pdf

National Center for Women and Policing, *Recruiting and Retaining Women: A Self-Assessment Guide for Law Enforcement*, 2001.
<http://www.ncjrs.gov/pdffiles1/bja/185235.pdf>

Organisation for Economic Co-operation and Security, *OECD DAC Handbook on Security System Reform: Supporting Security and Justice*, 2007.
<http://www.oecd.org/dataoecd/43/25/38406485.pdf>

United Nations, '5.40 Module on Cross-Border Population Movements', *Integrated Disarmament, Demobilization and Reintegration Standards*, 2006.
<http://www.unddr.org/iddrs/05/40.php>

United Nations Office on Drugs and Crime, *Toolkit to Combat Trafficking in Persons*, 2006.
http://www.unodc.org/pdf/Trafficking_toolkit_Oct06.pdf

التذييل

- The Southeast European Cooperative Initiative (SECI) Centre addresses crime in that region, including human trafficking. The SECI Centre encourages member states to establish national commissions against trafficking and to adopt anti-trafficking legislation. It also works with the Stability Pact on organized crime to eliminate discrepancies of law between member states and ensure prosecution of crime networks. In the Greater Mekong Region (Burma, Cambodia China, Laos, Thailand and Vietnam) a ministerial initiative against human trafficking includes multi-sector partners working at all levels of society, from individual to international, on rights-based responses that focus on the victim. A 2004 agreement between the six countries to fight human trafficking has resulted in robust operations to rescue Vietnamese women and girls destined for the sex trade in China. Police on both sides of the China / Vietnam border cooperate through joint training of personnel and information sharing as well as joint operations.
- ٢٥ Adapted from: Zimmerman, C. and Watts, C., WHO Ethical and Safety Recommendations for Interviewing Trafficked Women (WHO: Geneva), 2003.
- ٢٦ OSCE / ODIHR, 'National Referral Mechanisms, Joining Efforts to Protect the Rights of Trafficked Persons, A Practical Handbook', 2004, p. 15.
- ٢٧ Adapted from: OSCE / ODIHR, p. 43.
- ٢٨ 2006 study by UNODC indicated that of 55 European, Commonwealth of Independent States and North American countries surveyed: 70% had no disaggregated data regarding age or sex of tracked persons; 40% made no distinction between adult and child victims; and while most reported trafficking for sexual exploitation, only 49% reported on labour exploitation: UNODC, 'Conference of State Parties to Convention Against Transnational Crime and its Protocols', 3rd session, Vienna, 9-12 Oct. 2006, Proceedings of the GAATW Panel Discussion.
- ٢٩ The training was developed by the International Centre for Migration Policy Development with funding from the European Agency for Reconstruction.
- ٣٠ Healthlink Worldwide. <http://www.maitinepal.org>
- ٣١ Treasury Board of Canada. <http://www.tbs-sct.gc.ca>
- ٣٢ The training material was commissioned by the European Agency for Reconstruction and implemented by the International Centre for Migration Policy Development.
- ٣٣ Polisar, J. and Milgram, D., 'Recruitment, Integration and Retention of Women Police Officers', *The Police Chief*, 1998. http://www.iwitts.com/htm/the_police_chief_magazine_str.html
- ٣٤ <http://www.enp.nl>
- ٣٥ Border Network for Human Rights. <http://www.borderaction.org>
- ٣٦ OECD, pp.158-159.
- ٣٧ Hegedüs, J. (Lieut.-Col.), 'Hungary's Experience of Border Management Reform 1989-2007: Lessons Learned in Establishing a Demilitarized Border Management Service in Hungary', *Border Management Reform in Transition Democracies* (DCAF: Geneva), March 2007, p.37.
- ٣٨ International Crisis Group, 'Central Asia Border Disputes and Conflict Potential', *Asia Report* no. 33. (ICG: Brussels), April 2002, p. 3.
- ٣٩ Van Der Meer, A.H., 'New Perspectives for Economic Cooperation in Central Asia', InWEnt Conference, Berlin, May 2006.
- ٤٠ Ibeanu, p. 27.
- ٤١ Ibeanu, p. 27.
- ٤٢ <http://www.maherarar.ca>
- ١ Organisation for Economic Co-operation and Security, *OECD DAC Handbook on Security System Reform: Supporting Security and Justice*. Draft Edition (OECD: Paris), 2007, p.151.
- ٢ Hills, A., 'Towards a Rationality of Democratic Border Management', *Borders and Security Governance: Managing Borders in a Globalised World* (DCAF: Geneva), 2006, p. 33.
- ٣ OECD, p. 151.
- ٤ United Nations Economic and Social Council. Report of the Secretary-General. *Coordination of the Policies and Activities of the Specialized Agencies and Other Bodies of the United Nations System: mainstreaming the gender perspective into all policies and programmes in the United Nations system*. 12 June 1997.
- ٥ International Labour Organisation, *A Global Alliance Against Forced Labour*, Report of the Director General (International Labour Office: Geneva), 2005), pp.1-94.
- ٦ Glenn, J.C. and Gordon, T.J., *State of the Future*, World Federation of United Nations Associations, Washington DC, Sept. 2007.
- ٧ International Centre for Migration Policy and Development, 'Anti-Trafficking Training for Frontline Law Enforcement Officers', (ICMPD: Vienna), 2003, p.30.
- ٨ Human Rights Watch, *Borderline Slavery: Child Trafficking*, 2003, p.13.
- ٩ International Crisis Group, *Central Asia Border Disputes and Conflict Potential*, no.133, April 2002, p. 4.
- ١٠ 'Tajikistan: Gender Profile', 30 Dec. 2005. <http://www.womenwagingpeace.org>
- ١١ Amnesty International, *Israel and the Occupied Territories: Conflict, Occupation and Patriarchy, Women Carry the Burden*, 31 March 2005.
- ١٢ United Nations ECOSOC, *Report of the Special Rapporteur on Violence Against Women*, 26 Jan. 1998, III Violence against Refugees and Internally Displaced Women, D1. Violence Against Refugee Women.
- ١٣ Falcon, S., *The Colour of Violence*, South End Press, 2006, p.120.
- ١٤ 'Hundreds of Kosovo-Albanian Girls and Women Raped by Serb Border Guards', *The Times*, 7 April 1999. <http://boes.org/child/tragedy/times1/html>
- ١٥ Pittaway, E. and Bartolomei, L., *Issues for Burma Refugees in Thailand and along the Thai Burma border*, University New South Wales Centre for Refugee Research and ANCORW, 2002, p. 4.
- ١٦ Asian Human Rights Commission, March 2007. <http://www.ahrchk.net>
- ١٧ Okechukwu, I., *Beyond Declarations: Law Enforcement Officials and ECOWAS Protocols on Free Movement of Persons and Goods in West Africa*, (CLEEN Foundation: Lagos), 2007.
- ١٨ Okechukwu, p. 6.
- ١٩ Bell, J., Head of Department for Security Cooperation, OSCE Presence in Albania, personal correspondence, May 2007.
- ٢٠ International Association of Women Police, 'CBP Border Patrol Encourages Women, Minorities to Join', 20 June 2007. <http://www.iawp.org/temp/borderpatrol.htm>
- ٢١ Horne, P., 'Policewomen: The First Century and the New Era', *The Police Chief*, 2006, p. 1.
- ٢٢ National Center for Women and Policing, *Recruiting and Retaining Women: A Self-Assessment Guide for Law Enforcement*, NCWP, 2001, p. 22.
- ٢٣ UNDP Tajikistan. <http://www.adb.org>
- ٢٤ Regional human trafficking initiatives include: The European Agency for the Management of Operational Cooperation at the External Borders of the Member States of the European Union (FRONTEX) is tasked by the EU to mainstream trafficking in all its work. The Agency shall assist Member States in training national border guards, including the establishment of common training standards. The ECOWAS Plan of Action on Trafficking includes training of law enforcement staff together with NGOs and specialised units with the mandate to target human trafficking. The police of 10 countries of South America are collaborating on a regional initiative from a Peruvian advocacy group that encourages reporting on human trafficking information via the internet: <http://www.denunciatatrata.org>

